الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الديموغرافيا

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا الاجتماعية

تحت عنوان:

التفاوت الديمغرافي بينبلديات تيسمسيلت بين الطرد والاستيطان السكاني

اعداد الطالب:

العلالي أحمد

تحت اشراف الأستاذة: بودية

الصفة	الاستاذ	الجامعة
رئيس اللجنة	زاوي قادة	وهران 2
مقررة	بودية ليلى	وهران 2
مناقشة	بلعروسي شريفة	وهران 2

السنة الجامعية:2024-2025

كلمة شكر

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل

"وفوق كل ذي علم عليم" سورة يوسف آية ....صدق الله العظيم

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما

تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه".... (رواه أبو داوود).

ونثني ثناء حسنا ووفاء وتقديراً واعترافا منا بالجميل

نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألو جهداً في مساعدتنا في مجال البحث

العلمي



إهـدا ء



مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله ومنه.

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهدًا في سبيل إسعادي على الدوام (أمي الحبيبة).

زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل كما لا يفوتني الشكر المسبق لكل أساتذة قسم الديمغرافيا واخص بالذكر الأستاذة الفاضلة بودية وكل الأساتذة القائمين على هذه المذكرة التخرج وشكرا.

العنوان	الصحفة
الاهداء	
الشكر	
فهرس الموضوعات	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	08
1-السكان والديمغرافيا	12-09
2-الطرد السكاني والاستيطان	14-12
3-الهجرة الداخلية	17-15
4-التفاوت المجالي	19-18
2-1 النظريات المفسرة للتغير السكاني	20
نظرية التحول الديمغرافي	20
نظرية الجاذبية الطردية	20
نظرية المراكز الهامشية	21
3-1 العوامل المؤثرة في التوزيع السكاني	21
1-العوامل الطبيعية	22-21
2-العوامل الاقتصادية	22
3-العوامل الاجتماعية	22
4-العوامل الساسية	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الإطار الجغرافي والديمغرافي لولاية تيسمسيلت	
تمهيد	26

الإطار الجغرافي والديمغرافي لولاية تيسمسيلت	27-31
1-النمو السكاني	31-34
2-النمو والتفاوت بين البلديات	34
3-الطرد والاستيطان السكاني	34
التوزيع السكاني	34-38
3-2 البنية الاقتصادية والاجتماعية للسكان لولاية تيسمسيلت	38
1-الموقع والتعريف العام	38
2-البنية السكانية	38
3-البنية الاقتصادية	38-39
4-البنية الاجتماعية	39
5-التحديات والفرص	40
الهياكل الأساسية	40-42
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: التفاوت الديمغرافي بين البلديات المدروسة	
تمهيد	45
3-1 اختيار العينة (بلديات ممثلة للطرد والاستيطان)	46
تحليل بلديات تشهد نزوحا سكانيا	46-48
بلديات تعرف استقطابا سكانيا	49-50
3- تحليل التفاوت في النمو السكاني	50-55
معدلات النمو والانخفاض	55-57

3-3 العوامل المقتصرة للتفاوت	58
الفوراق في الخدمات	60-58
التغيرات في النشاط الاقتصادي	60
مظاهر التأثر الديمغرافي بالتغيرات الاقتصادية	61
دور السياسات المحلية	63-62
خلاصة الفصل	64
الفصل الرابع: العرض والتحليل	
اقتراح حلول للتوازن الديمغرافي	67-66
تحسين الخدمات في مناطق الطرد	68-67
تعزيز فرص العمل في مناطق الهامش	70-69
أفاق البحث	72-70
خاتمة عامة	74
قائمة المراجع	77-76
الملاحق	

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01		

مقدمة عامة

التفاوت الديموغرافي بين بعض البلديات، والذي يتعلق بالاتجاهات السكانية كالطرد والاستيطان، هو ظاهرة معقدة تتطلب فهمًا دقيقًا للعوامل المؤثرة فيها. تتجلى هذه الظاهرة في اختلاف كبير في معدلات النمو السكاني، التوزيع العمراني، الهجرة، والتركيبة السكانية بين البلديات المختلفة.يشير إلى مغادرة السكان من منطقة ما، وغالبًا ما يكون ذلك بسبب عوامل مثل نقص فرص العمل، الأزمات الاقتصادية، عدم وجود خدمات أساسية، أو حتى العنف.يشير إلى قدوم السكان إلى منطقة ما، وغالبًا ما يكون ذلك بسبب عوامل مثل وجود فرص عمل جيدة، تحسن مستوى المعيشة، أو وجود خدمات أساسية أفضل. مثل معدل البطالة، مستوى الدخل، فرص العمل، وانخفاض قيمة الأصول.مثل مستوى التعليم، وجود الخدمات الصحية، مستوى الأمن، وتوفر الخدمات الأساسية.التفاوت الديموغرافي بين البلديات هو ظاهرة معقدة تتطلب فهمًا شاملاً للعوامل المؤثرة فيها، وتحديد الاحتياجات السكانية، وتخطيط مستقبل البلديات .

تُعد ولاية تيسمسيلت، الواقعة في الشمال الغربي للجزائر، من الولايات التي تشهد تفاوتًا ديمغرافيًا ملحوظًا بين بلدياتها، نتيجة لعوامل متعددة ذات طابع طبيعي، اقتصادي، واجتماعي. ويبرز هذا التفاوت في تباين الكثافة السكانية ونسب النمو بين البلديات التي تعرف استقرارًا أو استيطانًا متزايدًا، وأخرى تعاني من ظاهرة الطرد السكاني أو الهجرة نحو المدن الكبرى.

ففي الوقت الذي تعرف فيه بعض البلديات مثل عاصمة الولاية تيسمسيلت، وبرج بونعامة نموًا سكانيًا بفعل توفر الخدمات الأساسية وفرص العمل، تعاني بلديات أخرى ذات طابع ريفي أو جبلي، مثل ثنية الحد أو سيدي سليمان، من نزيف ديمغرافي واضح بسبب ضعف البنى التحتية، قلة فرص التشغيل، وعزلة جغرافية نسبية، مما يدفع سكانها نحو الهجرة بحثًا عن ظروف معيشية أفضل.ويُطرح هذا التفاوت الديمغرافي إشكالية تنموية حقيقية أمام السلطات المحلية، تتطلب تبني سياسات تنموية متوازنة تهدف إلى تقليص الفوارق بين البلديات، وتحقيق نوع من العدالة المجالية التي تضمن استقرار السكان في مواطنهم الأصلية وتُحفّز على الاستيطان بدلًا من النزوح.تأتي هذه الدراسة لتحليل أبعاد التفاوت الديمغرافي بين بلديات ولاية تيسمسيلت، وتسليط الضوء على العوامل المؤدية إلى الطرد أو الاستيطان السكاني، مع تقديم مقترحات علمية من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية محلية مستدامة ومتوازنة.

إن زيادة معدلات النمو الديموغرافي تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي للحكومة، وبالتالي زيادة تراكم رأس المال في القطاعات الخدمية العامة مثل الصحة والتعليم، حيث ترتبط نوعية وجودة هذه الاستثمارات بمعدلات الدخل العام في الدولة، الذي يؤثر بدوره في كل من معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات إما سلبا أو إيجابا.

إن آثار المتغيرات الديموغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية متعددة ومتغيرة ومتشعبة، وهي أثار مباشرة وغير مباشرة ،منها ما يمكن ملاحظته في الأجل القصير ومنها ما يتعذر ملاحظته إلا في الأجل الطويل، إذ يرى المهتمينهذه الموضوعات أن النمو الديموغرافي محفز للنمو الاقتصادي وللعديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وعلىالرغم من أن الدراسات السكانية ظهرت منذ قرون عديدة إلا أن جغرافية السكان تعتبر حديثة العهدنسبياً ومع نشوئها واكبت التطور العلمي الحديث(الثورة الكمية) وادخال التقنيات الإحصائية الحديثة في الكشف عن التباين المكاني وعن العلاقات المكانية للسكان وعلاقتها بالظواهر الجغرافية ذات الصلة بها فضلا عن استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تطوير تقنيات رسم الخرائط والرسوم البيانية التي توضح تلك التباينات الزمانية والمكانية .

ونظراً لحاجة المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة العراقية بشكل خاص المزيد من الجهود لتوضيح المفاهيم الأساسية في جغرافية السكان مدعوما بالأسسبقدر من التركيز مع التطبيقات والأمثلة التي تربطنا بالواقع العراقي لكي تيسر لنا فهم عناصر الدراسة السكانية واختلافاتها المكانية التي ترتبط اساسا بخصائص البيئة الجغرافية

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهو أثر التفاوت الديمغرافي بين بعض البلديات ولاية تيسمسيلت بين الطرد والاستيطان السكاني؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتناول الموضوع من خلال العناصر التالية:

1- السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية.

2- السكان والتغير الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في بعض البلديات ولاية تيسمسيلت .

3- العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في السكان والتغير الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في بعض البلديات ولاية تيسمسيلت.

الفرضيات

1-تؤدي الفوارق في فرص التشغيل والخدمات الأساسية بين البلديات إلى طرد السكان من البلديات ذات البنية التحتية الضعيفة نحو بلديات أكثر تطوراً.

2-البلديات التي تعرف نمواً ديمغرافياً متزايداً هي نفسها التي تستقطب السكان القادمين من البلديات ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

3-يؤثر التفاوت في التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والمشاريع التنموية على قرارات الاستيطان أو الهجرة الداخلية بين بلديات الولاية.

4-يلعب الموقع الجغرافي (البلديات القريبة من مراكز الولاية أو من الطرق الوطنية) دوراً محورياً في جذب السكان واستيطانهم مقارنة بالبلديات النائية.

تكمن أسباب اختيار الموضوع في أهمية الموضوع من الناحية الاجتماعية والتنموية:يعد التفاوت الديمغرافي بين البلديات من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية المحلية، وتوزيع الموارد، وتوفير الخدمات العمومية، مما يجعل دراسة هذا الأثر ضرورة لفهم أسباب وحجم الظاهرة في ولاية تيسمسيلت.

رصد التحولات السكانية بين الطرد والاستيطان:تشهد بعض بلديات ولاية تيسمسيلت حركات سكانية متباينة، بين هجرة نحو المراكز الحضرية (الطرد السكاني) واستقرار في مناطق معينة (الاستيطان السكاني)، وهو ما يدعو إلى تحليل الأسباب والنتائج المرتبطة بذلك، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المنطقة.

توجيه السياسات المحلية:فهم هذا التفاوت سيساعد على تقديم توصيات دقيقة للسلطات المحلية لتحسين التخطيط العمراني وتوزيع المشاريع التنموية والحد من النزوح القروي، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية المحلية المستدامة.

قلة الدراسات الميدانية على المستوى المحلي:رغم أهمية الموضوع، إلا أن هناك ندرة في الأبحاث الميدانية التي تتناول التفاوت الديمغرافي في بلديات ولاية تيسمسيلت بشكل معمق، مما يمنح الدراسة طابعًا أصليًا يُمكن أن يثري الأدبيات الجغرافية والديمغرافية.

اهتمام شخصي وارتباط بالبيئة المحلية:ينبع اختيار الموضوع من اهتمام الباحث بالمجتمع المحلي ومعايشة واقعه، مما يُمكنه من إجراء دراسة دقيقة مبنية على ملاحظة ميدانية ومعطيات واقعية، وهو ما يُضفي مصداقية وقيمة علمية أكبر على البحث.

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يعالج إحدى الظواهر السوسيوديموغرافية ذات الانعكاس المباشر على واقع التنمية المحلية، وهي التفاوت الديمغرافي بين بلديات ولاية تيسمسيلت، والذي يتجلى من خلال حركتي الطرد السكاني من بعض البلديات والاستيطان السكاني في أخرى. هذا التفاوت يؤدي إلى اختلالات واضحة في توزيع السكان والخدمات والبنى التحتية، ويُسهم في تكريس الفوارق التنموية بين المناطق.

كما تكمن أهمية هذا البحث في كونه يُسلّط الضوء على الأسباب العميقة للهجرة الداخلية، مثل ضعف الخدمات، انعدام فرص العمل، أو تدهور البيئة، وفي المقابل، يفحص عوامل الجذب في البلديات المستقبِلة للسكان، كتوفر المشاريع التنموية أو تحسين شبكات النقل.

إن دراسة هذا التفاوت تكتسي طابعًا استراتيجيًا من حيث مساهمتها في توجيه صناع القرارالمحليين والجهات المسؤولة عن التخطيط الإقليمي نحو حلول عملية تسعى لتحقيق توازن سكاني وتنموي بين البلديات، خاصة في ظل توجه الدولة نحو اللامركزية وتعزيز التنمية المحلية المستدامة.فإن هذا الموضوع يُعد مساهمة علمية في فهم التحولات الديمغرافية محليًا، في منطقة لم تحظَ بعد بدراسات كافية، مما يمنحه طابعًا أصليًا وقيمة مضافة على المستوى الأكاديمي والعملي.

نظرًا لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين التحليل الديموغرافي والدراسة الميدانية للواقع السكاني على مستوى بلديات ولاية تيسمسيلت، فقد تم اعتماد المنهج الوصفيكإطار عام للدراسة، وذلك لما يوفره من أدوات لتحليل الظواهر السكانية وفهم العلاقات بين المتغيرات المرتبطة بها.

وقد تم توظيف هذا المنهج في مرحلتين أساسيتين:

1. **المرحلة الوصفية:**تم خلالها جمع المعطيات الكمية والنوعية المتعلقة بالتوزيع السكاني للبلديات المدروسة، ونسب النمو السكاني، وكثافة السكان، ومعدلات الهجرة الداخلية، بالاعتماد على:
   - الإحصائيات الرسمية (كبيانات الديوان الوطني للإحصائيات).
   - الوثائق الإدارية المحلية (خاصة البلديات والمصالح الولائية للتخطيط).
   - الدراسات السابقة التي تناولت الهجرة أو التحولات الديمغرافية.
2. **المرحلة التحليلية:**تم تحليل المعطيات بهدف تفسير التفاوت في التوزيع الديمغرافي، والكشف عن أسباب الطرد السكاني في بعض البلديات (مثل تامدة أو برج بونعامة)، مقابل الاستيطان في بلديات أخرى (مثل عاصمة الولاية أو لرجام).

كما تم تحليل أثر هذا التفاوت على التنمية المحلية، من حيث:

- ضغط السكان على الخدمات.
- اختلال توزيع الموارد.
- نتائج السياسات التنموية غير المتوازنة.

تنقسم هذه المذكرة إلى ثلاثة الفصول نتحدث في الفصل الأول على الإطار النظرية للدراسة ،ونتطرق الفصل الثاني إلى الإطار الجغرافي والديمغرافي لولاية تيسمسيلت ،ونتحدث في الفصل الثالث على ،وفي أخير خاتمة

الدراسات السابقة

الدراسة الأول:قطافي عبد القادر،بختاوي أسيا ،تقييم السياسة السكانية في الجزائر من 1962 إلى 2019،كلية العلوم الاجتماعية،قسمالديمغرافيا،تخصص ديمغرافيا اجتماعية، شهادة الماستر ،جامعة وهران،2024/2023.

تحليل تأثير السياسة السكانية في الجزائر على التوجهات الديمغرافية بغية فهم التغييرات التي طرأت على الواقع الديمغرافي قبل وبعد تطبيق هذه السياسة.

اما من حيث تقييم السياسة السكانية فهي تبين تحديات متعددة في مجال تنظيم النمو السكاني وتحسين جودة الحياة. قد يكون من بين النقاط الإيجابية للسياسة تحقيق تقدم ملحوظ في تقليل معدالت الوالدات والنمو السكاني الزائد، مما يساهم في الحد من الضغط على الموارد وتحسين

جودة الحياة. ومع ذلك، قد تظهر بعض السلبيات مثل تحديات الاستجابة الاحتياجات السكان المتزايدة، وتأثي ارتها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي)الشيخوخة –نظام التقاعد –سوق العمل).

الدراسة الثانية: السياسات السكانية وتطور استعمال موانع الحمل في الجزائر، دراسة ميدانية في مدينة وهران، اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه، 2023.

في أطروحتها للحصول على شهادة الدكتوراه بعنوان "السياسات السكانية وتطور استعمال موانع الحمل في الجزائر :دراسة ميدانية وهران2023،تقدم بلحاجي يمينة دراسة شاملة حول التحولات في السياسات السكانية في الجزائر وتأثيرها على استخدام موانع الحمل.

تستند الأطروحة إلى دراسة ميدانية مكثفة أجريت في مدينة وهران،وهي واحدة من أكبر المدن الجزائرية،تركز الدراسة على كيفية تأثير السياسات الحكومية والتغيرات الاجتماعية والثقافية على أنماط استخدام موانع الحمل بين النساء في المدينة،من خلال تحليل البيانات الميدانية،تسلط الباحثة الضوء على التحديات التي تواجهها السياسات السكانية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالتحكم في النمو السكاني وتحسين الصحة الانجابية.

تتناول الدراسة العوامل التي تؤثر على استخدام موانع الحمل بين النساء في المدينة،من خلال تحليل البيانات الميدانيةتسلط الباحثة الضوء على التحديات التي تواجهها السياسات السكانية في تحقيق أهدافها المتعلقة بالتحكم في النمو السكاني وتحسين الصحة الإنحابية.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة



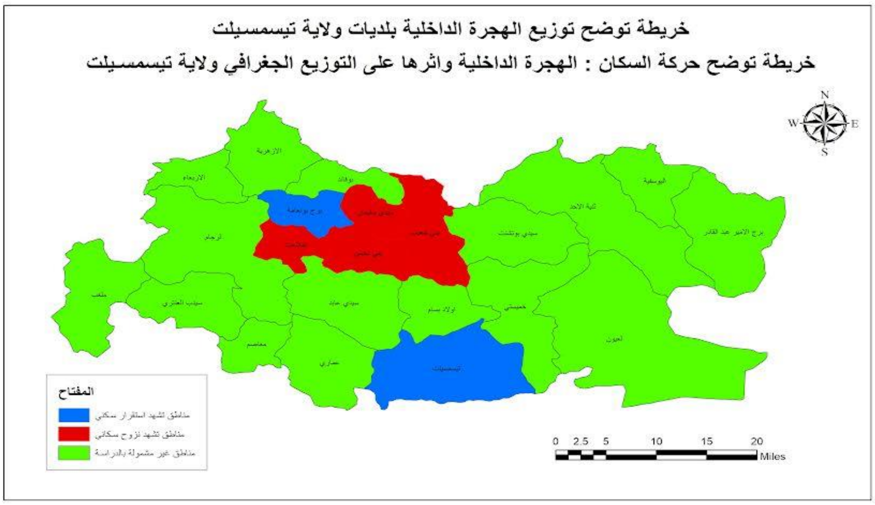
تمهيد

الجزائر كغيريها من الدول النامية تعاين العديد من المشكلات الناجمة عن اختلال التوازن بني الموارد الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى افراز العديد من المتغيرات و المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية اليت تؤدي إلى تدهور أوضاع البيئة بشكل سريع ويؤثر سلبا على العالقة بني النمو السكاين و الاقتصادي و التنمية و التي تسعى إلى تحقيقه كافة البرامج الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، وبالتالي فان النمو السكاين التي شهدته الجزائر قد تسبب في افراز العديد من المشكلات البيئية التي إلى تدهور موارد البيئة اليت تعيش عليها تنمية الضغط الشديد على هذه الموارد وعدم القدرة على المحافظة عليها.

1-السكان والديمغرافيا

هي مجموعة من الأفراد من نفس النوع يعيشون ويتزاوجون في منطقة معينة .غالبًا ما يعتمد أفراد السكان على نفس الموارد ويخضعون لقيود بيئية متشابهة. يشمل السكان أي مجموعة كاملة تشترك في سمة واحدة على الأقل، مثل الأشخاص، الحيوانات، أو حتى الشركات. يمكن تعريف السكان في علم السكان أيضًا كعدد الأشخاص الذين يعيشون في منطقة معينة.[1]

هي دراسة السكان من حيث الحجم والتركيب والتوزيع وأسباب ونتائج التغيرات في تلك الخصائص وهي بذلك تتكون من مجالين أساسيين إحداهما يختص بتركيب السكان وهو يهتم بوصف السكان باستخدام مقاييس مثل الحجم، التوزيع العمري، والجغرافي، والسلالة والدين ومستوى توزيع الرأس المال البشري ،ويتضمن المجال الثاني ديناميكية السكان أي التغيرات التي تطرأ على تركيب السكان خلال فترة زمنية معينة وتحدث هذه التغيرات إما نتيجة الزيادة الطبيعية (المواليد، الوفيات)، أو الزيادة غير الطبيعية،(الهجرة).[2]



المصدر:من إعداد الطالب أحمد العلالي

1-السيد علي العاطي السيد، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، 2001،ص14.

2-فراس البياتي،مورفولوجياالسكان،موضوعات في الديمغرافيا،مؤسسة الانتشار العربي،بيروت،2009،ص25.

ويرى بعض علماء الاجتماع أن الديموغرافيا تتمثل في اهتمام الإحصاء بدراسة السكان، فهي تدرس الظواهر السكانية دراسة كمية إحصائية.

وقد حظي علم السكان (الديموغرافيا)في مسيرة نشأته وتطوره بعدد من المسميات فأطلق عليه البعض باسم الإحصاء الحيوي، وسماه إميل دورايكم تحت تأثير الفلسفة الاجتماعية بـ :المورفولوجياالاجتماعية، وذلك للدلالة على دراسة السكان واحوالهم من منظور اجتماعي، قبل أن يستقر هذا المفهوم عند مصطلح الديموغرافيا، واستخدمه الأول مرة العالم البلجيكي "أسيل غيار Guillard Asil"،وذلك في الكتاب الذي أصدره سنة 1855 ،تحت عنوان "مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة "،وهو المصطلح الذي جرى اشتقاقه من كلمتين يونانيتين وهما DEMOS ،وتعني الناس أو السكان، و GRAPHYوالتي تعني وتشير إلى العلم أو الدراسة الوصفية ، لتصبح العبارة في دلالتهاالإجمالية تعني العلم المهتم بوصف السكان ودراستهم دراسة إحصائية[1].

هي دراسة عدد السكان، تركيبهم، توزيعهم، ومعدل تغيرهم بمرور الوقت .تشمل دراسة الخصوبة (معدل المواليد)، الوفيات (معدل الوفيات)، الهجرة، والتركيبة العمرية والجنسية للسكان.

- **الديموغرافيا كعلم:**

الديموغرافيا هي فرع من علم الاجتماع والجغرافيا البشرية.

- **التركيبة السكانية:**

تشمل دراسة السكان من حيث عدد الأفراد، توزيعهم الجغرافي، تركيبهم العمري والجنسي، وتغيراتهم بمرور الوقت.

- **مكونات النمو السكاني:**

تتضمن دراسة معدلات المواليد، الوفيات، والهجرة، وكيف تؤثر هذه العوامل على حجم السكان وتوزيعهم.

---

[1]–علي عبد الرزاق جابي،علم اجتماع السكان،دار المسيرة،عمان،2011،ص73.

- **أهمية الديموغرافيا:**

تساعد الديموغرافيا في فهم التغيرات السكانية، والتخطيط للمستقبل، واتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات العامة والسياسات السكانية.

- **أمثلة:**
- **حجم السكان** :هو عدد الأفراد في مكان معين ووقت محدد.
- **توزيع السكان** :يشمل دراسة كيف يتوزع السكان في مناطق مختلفة، مثل المناطق الحضرية والريفية.
- **تركيبة السكان** :تشمل دراسة النسب بين الفئات العمرية والجنسية، والأعراق، والثقافات، والديانات، وغيرها من الخصائص السكانية.
- **التغير السكاني** :يشمل دراسة معدل النمو السكاني، وكيف تتغير هذه المعدلات بمرور الوقت.

أهمية الديموغرافيا في مفتاح:

في مفتاح، يمكن أن تساعد الديموغرافيا في فهم التغيرات السكانية، والتخطيط للمستقبل، واتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات العامة والسياسات السكانية. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد في:

- **التخطيط العمراني:**

فهم التغيرات في عدد السكان وتركيبهم يمكن أن يساعد في التخطيط لإنشاء مدارس جديدة، مستشفيات، مراكز تجارية، وغيرها من الخدمات الأساسية.

- **التخطيط الصحي:**

دراسة معدلات المواليد والوفيات يمكن أن تساعد في التخطيط لتوفير الخدمات الصحية المناسبة، مثل عدد الأسرة في المستشفيات، أو توفير لقاحات لمرض معين.

- **التخطيط التعليمي:**

فهم عدد السكان في الفئات العمرية المختلفة يمكن أن يساعد في التخطيط لإنشاء مدارس جديدة، وتوفير المعلمين المناسبين، وتوفير المواد التعليمية.

الديموغرافيا هي علم مهم يساعد في فهم التغيرات السكانية، والتخطيط للمستقبل، واتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات العامة والسياسات السكانية في مفتاح.

أو الدراسات السكانية أو الديموغرافيا هو فرع من علم الاجتماع والجغرافيا البشرية، يقوم على دراسة علمية لخصائص السكان المتمثلة في الحجم والتوزيع والكثافة والتركيب والأعراق ومكونات النمو) الإنجاب والوفيات والهجرة – (ونسب الأمراض، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، ونسب الأعمار والجنس، ومستوى الدخل، وغير ذلك في إحدى المناطق. تهدف الدراسات السكانية لمعرفة سبب امتلاك العائلات لعدد أطفالها، والأسباب المؤثرة على زيادة نسب الوفيات، وأسباب الهجرة والتوزع الجغرافي. وتلك المعرفة ضرورية لتحديد الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية[1]. تمثل الدراسات السكانية الطريقة المبدأية لفهم المجتمع البشري، فبالإضافة إلى تحققها من عدد البشر في منطقة معينة، تحدد سبب زيادة أو نقصان هذا العدد عن الإحصائية السابقة وتفسر هذا الأمر. كما تقدر الدراسات الميول المستقبلية لحدوث تغيير سكاني.

2-الطرد السكاني والاستيطان

أولاً: مفهوم الطرد السكاني والاستيطان

- **الطرد السكاني** :يشير إلى النزوح أو التهجير القسري أو الطوعي للسكان من مناطق معينة، نتيجة ظروف أمنية، اقتصادية، بيئية أو سياسية[2].
- **الاستيطان** :يعني إعادة إسكان مجموعات سكانية (قد تكون محلية أو وافدة) في مناطق جديدة، غالبًا ضمن برامج تخطيط عمراني أو لدوافع اقتصادية وأمنية.

ثانياً: السياق العام لولاية تيسمسيلت

- تقع في الشمال الغربي للجزائر، ذات طابع جبلي وغابي.

---

[1]–رمـــزي زكي،المشـــكلة الســـكانية وخرافـــة المالتوسيةالجديدة،سلســـلة علـــم المعرفـــة،المجلس الـــوطني للثقافـــة والفنـــون والآداب،الكويت،1984،ص123.

[2]–طارق السيد،علمالسكان،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،مصر ،2008،ص22.

- تضم عدة بلديات ريفية، عانت في التسعينات من آثار الإرهاب، مما أدى إلى نزوح سكاني كبير.
- تعاني من نسب بطالة مرتفعة وهجرة داخلية نحو المدن الكبرى أو خارج الولاية.

ثالثاً: الطرد السكاني في بلديات تيسمسيلت

الأسباب:

1. **العشرية السوداء (1990–2000):**
   - العديد من سكان القرى والمناطق الجبلية نزحوا نحو المدن الكبرى خوفًا من الوضع الأمني.
2. **غياب البنية التحتية:**
   - نقص الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، طرق، مدارس...) دفع السكان إلى الهجرة.
3. **ضعف التنمية الاقتصادية:**
   - قلة مناصب الشغل وانتشار الفقر سبب في هجرة الشباب نحو الشمال أو العاصمة[1].
4. **الكوارث الطبيعية:**
   - الانزلاقات الأرضية وحرائق الغابات، خاصة في المناطق الجبلية، أدت أحيانًا إلى ترحيل السكان.

النتائج:

- تراجع عدد السكان في عدة بلديات ريفية.
- توسع غير منظم في البلديات المركزية مثل تيسمسيلت، خميستي، لرجام.
- شيخوخة سكانية في بعض المناطق الريفية.

رابعاً: الاستيطان في بلديات تيسمسيلت

أشكاله:

1. **الاستيطان الحكومي (السكن الريفي):**

---

[1]–منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة،دراسات في الجغرافية الديمغرافية،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،ص125.

- برامج الدولة لإعادة إسكان العائلات في إطار محاربة النزوح الريفي[1].

2. **الاستيطان العشوائي:**

- بعض العائلات التي جاءت من مناطق أخرى (خاصة بعد الإرهاب) سكنت أراضٍ دون عقود قانونية.

3. **مشاريع السكن الاجتماعي والترقوي:**

- ركزت خاصة في البلديات الحضرية وجذبت سكانًا من مناطق مجاورة.

أهداف الاستيطان:

- تشجيع الاستقرار في المناطق الريفية.
- حماية الأراضي من التصحر أو التهميش.
- خلق توازن ديموغرافي بين المناطق[2].

خامساً: التحديات والحلول

التحديات:

- ضعف التحكم في التخطيط العمراني.
- استمرار الهجرة نحو المدن.
- عدم توفر فرص العمل في المناطق المستوطنة.
- مشاكل قانونية تتعلق بحيازة الأراضي والبناء العشوائي.

الحلول المقترحة:

- دعم برامج التنمية الريفية.
- خلق فرص عمل محلية في الزراعة والصناعات التقليدية.
- تحسين الخدمات في البلديات الريفية.

[1]–مصطفى عمر حمادة،الأنثوبولوجيا والتنمية السكانية،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،2012،ص60.

[2]–رولان بريسا،التحليلالسكاني،المفاهيم والطرق والنتائج،ترجمة محمد رياض ربيع،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1985،ص 15.

3-الهجرة الداخلية

هي ظاهرة شائعة بسبب عدة عوامل، منها الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة في بعض البلديات مقارنة بالآخرين. تساهم هذه الهجرة في تحول سكان بعض البلديات وتغيير تركيبة المجتمع فيها.[1]

عوامل الهجرة الداخلية:

- **الفرص الاقتصادية:**

بعض البلديات تقدم فرص عمل أكبر أو رواتب أفضل مما يجعلها وجهة مفضلة للهجرة.

- **الخدمات الاجتماعية:**

توفر بعض البلديات خدمات أفضل في مجال الصحة والتعليم، مما يدفع السكان إلى الهجرة إلى تلك البلديات.

- **الأمن:**

قد تكون بعض البلديات أكثر أمانًا أو أقل تعرضًا للعنف، مما يجعلها وجهة مفضلة للهجرة.

- **الظروف المعيشية:**

قد تكون الظروف المعيشية أفضل في بعض البلديات، مثل وجود مساكن أفضل أو خدمات أفضل.[2]

- **العلاقات الاجتماعية:**

قد يكون هناك روابط اجتماعية قوية بين سكان بلدية معينة، مما يدفع بعض السكان إلى الهجرة إلى تلك البلدية.

تأثير الهجرة الداخلية على البلديات:

1- طافر زهير ، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، مجلة الباحث الاجتماعي، دراسة مقارنة، العدد 10 ،جامعة بشار ، الجزائر، سبتمبر 2010 ،ص69.

2- حنان عبد الخضر هاشم،المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، رؤى نظرية وجدل قائم، العدد،08 ،ص.93.

- **تغيير التركيبة السكانية:**

الهجرة الداخلية يمكن أن تغير توزيع السكان بين البلديات، مما يؤثر على ديناميكية المجتمع في كل بلدية.

- **تغيير التركيبة الاقتصادية:**

الهجرة الداخلية يمكن أن تؤثر على طبيعة الاقتصاد في البلديات، مثل زيادة أو نقصان عدد العمال أو زيادة عدد التجار.

- **تغيير التركيبة الاجتماعية:**

الهجرة الداخلية يمكن أن تؤثر على العلاقات الاجتماعية في البلديات، مثل زيادة أو نقصان عدد الأقليات أو زيادة عدد السكان الشباب.

- **تغيير البنية التحتية:**

الهجرة الداخلية يمكن أن تؤثر على البنية التحتية في البلديات، مثل زيادة أو نقصان عدد المساحات السكنية أو زيادة أو نقصان عدد المدارس.

- **تغيير الخدمات:**

الهجرة الداخلية يمكن أن تؤثر على الخدمات المقدمة في البلديات، مثل زيادة أو نقصان عدد الخدمات الصحية أو زيادة أو نقصان عدد الخدمات التعليمية.[1]

أمثلة على الهجرة الداخلية في ولاية تيسمسيلت:

- **الهجرة من المناطق الجبلية إلى البلديات الحضرية:**

قد يكون هناك هجرة من البلديات الجبلية إلى البلديات الحضرية بسبب نقص الخدمات والفرص الاقتصادية في المناطق الجبلية.

- **الهجرة من البلديات الزراعية إلى البلديات الصناعية:**

قد يكون هناك هجرة من البلديات الزراعية إلى البلديات الصناعية بسبب نقص الفرص الاقتصادية في المناطق الزراعية.[2]

---

[1]– عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية، أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص39

[2]– يونس حمادي علي، مبادئ الديموغرافيا، دار وائل للنشر ، عمان، 2010 ، ص56

- **الهجرة بين البلديات الحضرية:**

قد يكون هناك هجرة بين البلديات الحضرية بسبب نقص المساحات السكنية في بعض البلديات أو وجود فرص عمل أفضل في بلديات أخرى.

دور الحكومة في تنظيم الهجرة الداخلية:

- **توفير فرص عمل:**

يمكن للحكومة توفير فرص عمل في البلديات التي تشهد نقصًا في العمالة.

- **توفير خدمات اجتماعية:**

يمكن للحكومة توفير خدمات اجتماعية أفضل في البلديات التي تشهد نقصًا في الخدمات.

- **تنظيم البنية التحتية:**

يمكن للحكومة تنظيم البنية التحتية في البلديات التي تشهد نقصًا في المساحات السكنية.

- **توفير الدعم المالي:**

يمكن للحكومة توفير الدعم المالي للبلديات التي تشهد نقصًا في الموارد.

- **تنظيم الهجرة:**

يمكن للحكومة تنظيم الهجرة من خلال توفير وسائل النقل أو توفير المساحات السكنية أو توفير الدعم المالي للمهاجرين.

الهجرة الداخلية في ولاية تيسمسيلت هي ظاهرة معقدة تتأثر بعوامل متعددة. هذه الظاهرة تؤثر على البلديات من خلال تغيير سكانها وتركيبتها الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية والخدمات. تلعب الحكومة دورًا هامًا في تنظيم هذه الظاهرة وتوفير الدعم للبلديات المتضررة منها.

4-التفاوت المجالي

يشير "التفاوت المجالي" إلى الفروقات والاختلالات في التنمية والموارد والخدمات بين مناطق مختلفة داخل نفس الولاية أو الإقليم. وفي حالة **ولاية تيسمسيلت**، فإن هذا التفاوت يُعد من التحديات التنموية التي تعيق التكامل المجالي وتحقيق العدالة في توزيع الموارد[1].

1-تعريف التفاوت المجالي

التفاوت المجالي هو:

"الاختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية والخدمات العمومية بين مناطق أو بلديات مختلفة داخل نفس الإقليم الجغرافي".

2-مظاهر التفاوت المجالي في تيسمسيلت

رغم أن تيسمسيلت ولاية صغيرة نسبيًا (ذات طابع جبلي وغابي)، فإن بلدياتها تعاني من تباين ملحوظ، ويتجلى في عدة أبعاد[2]:

أ .الربط الطرقي والمواصلات

- بلديات مثل تيسمسيلت، خميستي، وثنية الحد أكثر ربطًا بشبكة الطرق الوطنية.
- في حين تعاني بلديات جبلية مثل سيدي سليمان، بني شعيب، والأزهرية من العزلة وصعوبة الولوج.

ب .الخدمات الصحية والتعليمية

- تركّز المؤسسات الصحية (المستشفى الولائي والمراكز المتخصصة) في **بلدية تيسمسيلت**.
- نقص كبير في التغطية الصحية والطاقم الطبي في المناطق الجبلية أو الريفية.
- تفاوت واضح في نسب التمدرس، عدد المدارس، ومؤسسات التكوين المهني بين بلدية وأخرى.

---

[1]- نتونيغدنز، ، علم الاجتماع ،ترجمة فايز الصياغ ،المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ،بيروت ،2005،ص،632

[2]- فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، 2003،ص172

ج .الفرص الاقتصادية وفرص التشغيل

- النشاط الاقتصادي يتركّز في بلديات الحواضر (مثل تيسمسيلت وخميستي)، المرتبطة بشبكات التجارة.
- أما البلديات الريفية (مثل العيون، لرجام، أولاد بسام) فتعتمد على الفلاحة التقليدية وتفتقر إلى استثمارات اقتصادية حقيقية.

د .الخدمات العمومية والبنية التحتية

- تفاوت في توفير الماء الشروب، الصرف الصحي، الغاز الطبيعي، والإنترنت.
- بعض البلديات ما زالت تعتمد على الطرقات غير المعبدة أو شبكات كهرباء هشة.

3-أسباب التفاوت المجالي

- **الطبيعة الجغرافية** (تضاريس وعرة، عزلة جغرافية).
- **التركيبة السكانية** :بعض البلديات ذات كثافة منخفضة ما يضعف حظوظها في الاستثمار العمومي.
- سوء توزيع المشاريع التنموية[1].
- ضعف التخطيط الجهوي وانعدام العدالة المجالية في السياسات العمومية.

4-انعكاسات التفاوت المجالي

- **هجرة ريفية** من المناطق المهمشة نحو مراكز الولاية.
- فقدان الثقة في الدولة لدى سكان المناطق المهمشة.
- ارتفاع نسب البطالة في البلديات الفقيرة.
- ضعف التنمية المحلية وانعدام التوازن المجالي

---

[1]- أحمد حافظ قادري، العالم الثالث والقانون الدولي للإعلام. الجزائر: كلية الحقوق، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، 2011 ،ص 18

2-1 النظريات المفسرة للتغير السكاني

تفسّر النظريات الثلاث (التحول الديموغرافي، الجاذبية الطردية، المراكز الهامشية) التغيرات السكانية في البلديات، وتبرز بشكل مختلف كيف يتغير المجتمع عبر الوقت والمساحات.

. نظرية التحول الديمغرافي

- توضح هذه النظرية التغيرات التي تحدث في معدلات الولادة والوفاة، وتأثيرها على نمو السكان في المجتمع.
- في البداية، يكون المجتمع في مرحلة ارتفاع في معدلات الولادة والوفاة، ثم يتحول إلى مرحلة انخفاض في معدلات الولادة والوفاة، مع زيادة السكان بشكل تدريجي.[1]
- تعتمد هذه النظرية على عوامل مثل التطور التكنولوجي، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، التي تؤثر في معدلات الولادة والوفاة.

. نظرية الجاذبية الطردية

- توضح هذه النظرية كيف تؤثر عوامل الجاذبية (مثل فرص العمل، والتعليم، والخدمات) والطرد (مثل الفقر، والبطالة، وغياب الخدمات) على حركة السكان بين المناطق.
- توضح أن المناطق التي تتميز بوجود عوامل الجاذبية، تجذب السكان، في حين أن المناطق التي تتميز بوجود عوامل الطرد، تشهد هجرة السكان.
- تعتبر هذه النظرية عاملًا مهمًا في تفسير حركة السكان داخل ولاية تيسملت، حيث يمكن للمناطق التي تتميز بوجود فرص عمل أفضل، أو خدمات أفضل، أن تجذب السكان من المناطق الأخرى.[2]

[1]– فضيل دليو، الاتصال: مفاهيمه، نظرياته، ووسائله. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 14.

[2]– أحمد طلعت البشيشي، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2005 ،ص 10.

. نظرية المراكز الهامشية

- توضح هذه النظرية دور المراكز الحضرية في جذب السكان من المناطق الريفية.
- تعتبر المراكز الحضرية مراكز جذب، حيث توفر فرص عمل، وخدمات، وتسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يجعلها مكانًا جذابًا للسكان.[1]
- توضح أن المناطق الريفية، أو المناطق الحضرية الصغيرة، غالباً ما تكون مناطق طرد، حيث يفتقر السكان إلى فرص عمل، وخدمات، مما يدفعهم إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية.
- تعتبر هذه النظرية عاملًا مهمًا في تفسير التغيرات السكانية داخل ولاية تيسملت، حيث يمكن للمراكز الحضرية الأكبر، مثل مدينة تيسملت، أن تجذب السكان من المناطق الريفية المحيطة.

1-3 العوامل المؤثرة في التوزيع السكاني

العوامل التي تؤثر في التوزيع السكاني متعددة ومتشابكة، ويمكن تصنيفها إلى عوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية .العوامل الطبيعية مثل المناخ، تضاريس الأرض، والموارد المائية، تلعب دورًا في تحديد المناطق التي يختار البشر الاستيطان فيها. أما العوامل الاقتصادية مثل نوع النشاط الاقتصادي (الزراعة، الصناعة، التجارة)، وتوافر فرص العمل، فتؤثر في حركة السكان وتوزيعهم. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العوامل الاجتماعية مثل العادات والتقاليد، والهجرة، والحروب، والسياسات الحكومية دورًا في تغيير توزيع السكان

1-العوامل الطبيعية

-المناخ:

المناطق ذات المناخ المعتدل، الغنية بالمياه، تكون أكثر جاذبية للاستيطان.

---

[1]- عبده إبراهيم الدسوقي ، وسائل وأساليب الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية. الإسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، (د ت ن)، ص 24.

-تضاريس الأرض:

السهول والمناطق المنخفضة تكون أكثر سهولة في الاستيطان والزراعة، بينما الجبال والمناطق الوعرة تقلل من عدد السكان فيها.[1]

-الموارد المائية:

توفر المياه العذبة، مثل الأنهار والبحيرات، فرصة للاستقرار وزيادة السكان.

2-العوامل الاقتصادية

-نوع النشاط الاقتصادي:

المناطق ذات الاقتصاد المتطور (مثل الصناعة) تشهد زيادة في عدد السكان، بينما المناطق التي تعتمد على الزراعة التقليدية قد تشهد تراجعًا.

-فرص العمل:

توافر فرص العمل والوظيفية يجذب السكان إلى المناطق التي توفرها.

-التجارة:

توافر مراكز تجارية ووسائل نقل سهلة يساهم في جذب السكان إلى المناطق التجارية.

3-العوامل الاجتماعية

- **العادات والتقاليد:**

بعض المجتمعات تعطي قيمة كبيرة للأطفال، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الخصوبة وزيادة عدد السكان.

- **الهجرة[2]:**

الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو من منطقة إلى أخرى تؤثر في توزيع السكان.

- **السياسات الحكومية:**

[1]-الجوهري :يسرى.الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية. الاسكندرية.مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.1997.ص95

[2]- العلوي : محمد جمال الدين.منهج البحث العلمي في علم السياسة.(الطبعة الثانية).بغداد.دار الكتب والوثائق. 2012.ص12

السياسات التي تشجع على الهجرة أو الاستقرار في منطقة معينة تؤثر في توزيع السكان.

4-العوامل الساسية

- **السياسات الحدودية:**

حدود الدول وتغيراتها تؤثر في توزيع السكان بين الدول.[1]

- **السياسات السكانية:**

السياسات الحكومية التي تحد من عدد السكان أو تشجع على زيادة السكان تؤثر في توزيعهم.

- **السياسات الاقتصادية:**

السياسات الحكومية التي تدعم الصناعة أو الزراعة أو غيرها من القطاعات تؤثر في توزيع السكان.

خلاصة الفصل

يمثل البعد السكاني والديمغرافي أحد المحددات الأساسية لفهم واقع التنمية المحلية والتفاوت المجالي داخل ولاية تيسمسيلت، حيث أظهرت المعطيات السكانية تفاوتًا واضحًا في توزيع السكان بين بلديات الولاية، سواء من حيث الكثافة أو البنية العمرية أو معدلات النمو السكاني.

وقد تبيّن من خلال هذا الفصل أن بلديات مثل تيسمسيلت، خميستي، وثنية الحد تعرف نسبًا سكانية مرتفعة وكثافة عالية، نتيجة توفر الخدمات الأساسية والبنية التحتية وفرص العمل، ما جعلها قطبًا لجذب السكان من البلديات الأخرى. في المقابل، تُعاني بلديات مثل الأزهرية، سيدي سليمان، بني شعيب من تراجع في عدد السكان نتيجة الهجرة نحو مراكز المدن، والعزوف عن البقاء في مناطق تفتقر إلى أبسط مقومات العيش الكريم.

كما كشفت المؤشرات الديموغرافية عن تحديات تنموية كبرى، أبرزها ارتفاع نسبة الفئات الشابة، وهو ما يتطلب توجيه السياسات العمومية نحو خلق فرص العمل وتحسين التعليم والتكوين. ومن

[1]- العلوي : محمد جمال الدين،نفس المرجع السابق،ص 16.

جهة أخرى، تطرح شيخوخة بعض التجمعات السكانية في البلديات المعزولة إشكالات تتعلق بالخدمات الصحية والاجتماعية.



تمهيد الفصل

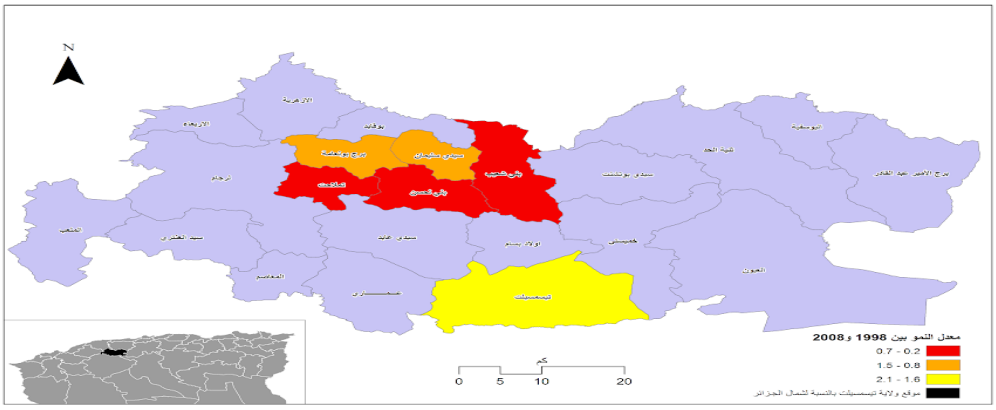
تُعدُّ دراسة الإطار الجغرافي والديمغرافي لأي منطقة مدخلًا أساسيًا لفهم خصوصياتها التنموية والاجتماعية والاقتصادية. فالعوامل الطبيعية والموقع الجغرافي، إلى جانب التركيبة السكانية وتوزيعها، تشكل أسسًا جوهرية تُبنى عليها السياسات العمومية وتُرسم وفقها خطط التنمية المحلية.

تأتي ولاية تيسمسيلت كإحدى الولايات الجزائرية التي تزخر بموقع استراتيجي ضمن الهضاب العليا الغربية، وتتميّز بتنوع تضاريسها ومناخها، مما يؤثر بشكل مباشر على نمط الحياة ونشاط السكان. كما أن المعطيات الديموغرافية، من حيث عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي والبنية العمرية، تُعدّ عاملاً مؤثرًا في تحديد أولويات التنمية المحلية وتوجيه الموارد المتاحة.بهدف فهم البيئة التي تنطلق منها مختلف التغيرات والبرامج التنموية، واستيعاب الخصائص التي تميز الولاية عن غيرها، سواء من حيث موقعها، مناخها، أو خصائصها السكانية.

الإطار الجغرافي والديمغرافي لولاية تيسمسيلت

ولاية تيسمسيلت، هي ولاية جزائرية، تقع في وسط غرب البلاد في منطقة الهضاب العليا، كانت تنتمي إلى ولاية تيارت قبل عام .1985 تحمل رقم 38 في التقسيم الولائيالجزائري،عاصمتها تحمل نفس الاسم تيسمسيلت تقع على مسافة 220 كلم جنوب غرب الجزائر العاصمة وب 275 كلم شرق وهران.

تقع ولاية تيسمسيلت في شمال غرب الجزائر، في منطقة الهضاب العليا، وتحتل مساحة 3151.37 كم². يحدها من الشمال ولايتي عين الدفلى والشلف، ومن الشرق ولاية المدية، ومن الغرب ولاية غليزان، ومن الجنوب ولاية تيارت. يبلغ عدد سكانها حوالي 362.229 نسمة في نهاية 2019، مع كثافة سكانية قدرها 115 نسمة/كم².



المصدر:من إعداد الطالب أحمد العلالي

الموقع الجغرافي والطبيعي للولايةتقع ولاية تيسمسيلت في الجزء الشمالي الغربي من الجزائر، بين خطي عرض 30 درجة و 32 درجة وطول 3 درجة، محاذية لخط غرينيتش شرقا، وتقع في قلب الهضاب العليا الغربية.

- **التضاريس:**

تتكون أراضي الولاية من مناطق جبلية تمثل 65% من إجمالي مساحتها، بالإضافة إلى المرتفعات والسهول.

- **المناخ:**

المناخ في الولاية شبه جاف في الجنوب والوسط، وشبه رطب في جبال الونشريس.

- **الهيدروغرافيا:**

تتوفر الولاية على شبكة هيدروغرافية ضعيفة نسبياً بسبب تضاريسها الوعرة، حيث تتباعد الأودية نحو اتجاهين متضادين: شمال غربي وجنوب شرقي.

- **المناطق المحمية:**

تملك الولاية محميتين وطنيتين: الحظيرة الوطنية المداد (3425 هكتار) وغابة عين عنتر (500 هكتار).

الإطار الديمغرافي:

- **عدد السكان:**

يبلغ عدد سكان الولاية حوالي 362.229 نسمة في نهاية 2019.

- **الكثافة السكانية:**

تقدر الكثافة السكانية بـ 115 نسمة/كم².

- **تركيبة السكان:**

يمثل الشباب (أقل من 30 سنة) أكثر من 70% من السكان.

- **توزيع السكان:**

يبلغ عدد سكان المناطق الحضرية حوالي 188.176 نسمة (51.95% من إجمالي السكان).

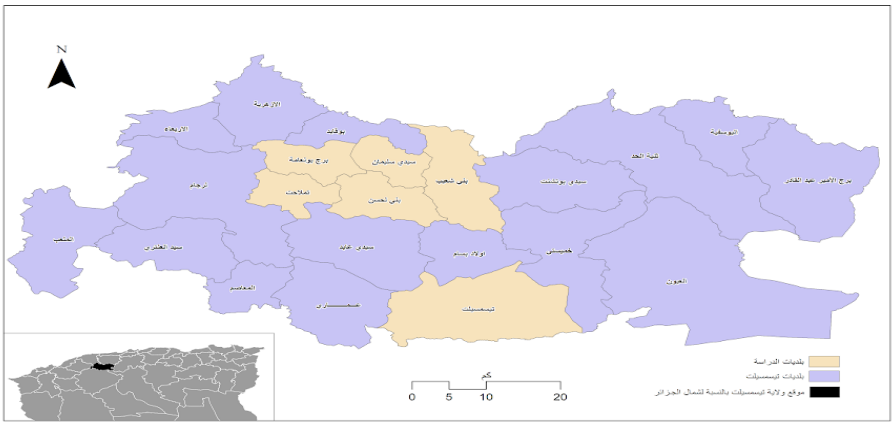
تنقسم تيسمسيلت إلى قسمين «تيسم»: غروب و «سيلت»: الشمس، بمعنى غروب الشمس،أو هنا تغرب الشمس المصطلح يرجع إلى اللغة المستعملة من طرف سكان المنطقة قديما (الأمازيغ) ومنذ ذلك العهد تداولت التسمية على المنطقة بتيسمسيلت وللمتأمل متعة في ظاهرة غروب الشمس حقا.

يحدها من الشمال كلا من ولايتي عين الدفلى والشلف، ومن الغرب ولاية غليزان، ومن الجنوب ولاية تيارت، ومن الشرق ولاية المدية.

تتكون أراضي الولاية من مناطق جبلية والتي تمثل 65٪ من إجمالي مساحة الولاية، والباقي تشغلها المرتفعات وبدرجة أقل السهول.

الولاية هي موطن الحديقة الوطنية ثنية الحد، المعروفة بغابات الأرز، وتغطي الغابات 20٪ من أراضي الولاية.

كانت تيسمسيلت آهلة بالسكان منذ العصر الحجري القديم المتأخر، استمرت الحياة في المنطقة إلى غاية العهد الروماني حيث تمت السيطرة على الجهة الشرقية والجنوب الغربي من المنطقة، وفي سنوات 62-64 للهجرة دخل الإسلام إلى المنطقة خلال الحملة الثانية لعقبة بن نافع الفهري إذ استقبل السكان الدين الحنيف بترحاب شديد، ولقد حكمت المنطقة دول تاريخية عدة وهي الرستمية،ثم خضعت المنطقة للفاطميين بدءًا من سنة 298 للهجرة، وبعدهم الزيانيين في سنة 312 للهجرة، وبعدهم الموحدون في سنة 539 للهجرة، وبعدهم الحفصيون سنة 632 للهجرة، وفي مطلع القرن الثامن للهجرة الزيانيون،وبعدهم العثمانيون و لما دخل الاستعمار الفرنسي أرض الوطن تصدى له سكان الونشريس ضمن المقاومة الشعبية للأمير عبد القادر، غير أن قلعة الأمير بتازا لم تصمد طويلا كباقي قلاع الأمير حيث سقطت في يد العدو يوم 25 ماي 1841م الأمير عبد القادر استمر النضال السياسي والعسكري خلال مرحلة الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر إذ قدم الونشريس ما يفوق ثلاثة آلاف شهيد وعلى رأسهم البطل البطل الجيلالي بونعامة.



المصدر:من إعداد الطالب أحمد العلالي

تعتبر ولاية تيسمسيلت من بين الولايات التي تزخر بمواقع أثرية جد هامة، تجسد مراحل تاريخية مختلفة، بدءا بماقبل التاريخ مرورا بالعصر القديم، انتهاء بالعصر الإسلامي نقتصر على ذكر أهم المواقع الأثرية الموجودة على تراب الولاية تلك المقترحة للتصنيف وذلك لأهميتها الأثرية البالغة وهي :موقع عين الصفا :يقع شرق بلدية تيسمسيلت على بعد 7 كلم على الطريق الوطني رقم 14، الرابط بين بلدية تيسمسيلت وثنية الحد يرجع تاريخ هذا الموقع إلى فترة ما قبل التاريخ وبالتحديد إلى العصر الحجري الحديث (النيوليتيك) وهو عبارة عن مغارة بها نقوش وزخارف مختلفة الأشكال، وكتابات ليبية بربرية.

موقع عين تكرية: يقع بمنطقة خميستي، على مقربة من الطريق الوطني رقم 14، وهو من بين التحصينات العسكرية التي شيدها الرومان ضمن منظومة خط الدفاع (الليمس)، وقد كانت تعرف أثناء العهد الروماني باسم «كوليمناتة»، وهي تعود إلى القرن الثاني ميلادي وبالتالي، تعتبر أقدم منشأة عسكرية على تراب الولاية.

موقع تازا :يقع ببلدية الأمير عبد القادر، ويعود إلى الفترة الإسلامية، وهون عبارة عن قلعة من قلاع الأمير، وقد أنشأها سنة 1838 م ونتيجة لأهمية هذا الموقع تجرى حفرية من قبل بحث جامعية، وقد أسفرت عن نتائج مهمة.

سي محمد بونعامة المعروف باسم الجيلالي من مواليد 6 أفريل 1926 بقلب الونشريس قضى سي محمد طفولته في هذه المنطقة الجبلية بين أحضان أسرة متواضعة، التحق بالمدرسة

الابتدائية وطرد منها في سن مبكر ثم التحق بمنجم ليعمل به نظرا للحالة الاجتماعية الصعبة لعائلته. انخرط كعضو في حركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث تقلد منصب مسؤولية قسم، وانخرط في المنظمة الخاصة وظل ينشط في المجال السياسي، تمكّن من حضور مؤتمر هونرو ببلجيكا، نظم إضراب عام لعمال المناجم عام 1951 والذي دام حوالي 5 أشهر.

عند اندلاع الثورة تمكّن سي محمد بفضل حيويته وصلابته من جعل منطقة الونشريس قلعة قوية لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني منذ 1955. في سنة 1956 حسب التنظيم الذي أقرّه مؤتمر الصومام أصبح سي محمد بونعامة يحمل رتبة ضابط أول عسكري وبدأ يكوّن وحدات تنطلق لمهاجمة مراكز العدو وضرب تجمعاته في كل حدود الولائية الرابعة في سنة 1957 ارتقى إلى رتبة رائد قائد المنطقة الثالثة حيث قام بالتنظيم السياسي والإداري والاجتماعي وجعل هذه المنطقة محرمة على المستعمر. في سنة 1958 عين بمجلس الولاية الرابعة كرائد عسكري إلى جانب سي محمد بوقرة وبعد استشهاد هذا الأخير واصل سي محمد وسي صالح تسيير إدارة الولاية وبعدما قاد الولاية الرابعة. اختار مدينة البليدة قلب متيجة مركزا لقيادة الولاية ومنها أصبح القائد يعدّ وينظّم العمليات العسكرية، وكان له الضلع الأكبر في تنظيم مظاهرات 11 ديسمبر 1960 اغتيال والديه، وتوقيف أخيه الأكبر وتهديم منزلهم لم يقلص من عزيمة الشهيد الذي سقط في ميدان الشرف في معركة وسط مدينة البليدة بتاريخ 08 أوت 1961.

تشتهر تيسمسيلت بطابعها الفلاحي لوجودها في منطقه الهضاب العليا أو التل كما تشتهر بطاقات سياحية لوجود مناظر طبيعيهخلابه نذكر منها جبال الونشريس وغابات المداد المحمية عالميا المصنفة حضيرة وطنية شهيرة بغابات الأرز إضافة إلى الأثار الرومانية في مدينة خميستي كوليم ناتا وقلعة الأمير عبد القادر الأثرية في مدينة تازه، كما تجدر الإشارة إلى وجود منابع حموية بمنطقة سيدي سليمان بأعالي جبال الونشريس.

المعطيات الديمغرافية العامة (للبلديات المراد دراستها) لولاية تيسمسيلت

في ولاية تيسمسيلت،يُقدر عدد السكان بنهاية عام 2019 بـ 362,229 نسمة، مع كثافة سكانية تبلغ 115 ساكن/كم2. يبلغ عدد السكان في المناطق الحضرية حوالي 188,176 نسمة، أي ما يقارب 51.95% من إجمالي عدد السكان.

النمو السكاني

Communes	تجمع حضري رئيسي	تجمع حضري ثانوي	المنطقة المبعثرة	**المجموع**	البلدية
	Agglomération Chef Lieu (ACL)	Agglomérations Secondaires (AS)	Zone Eparse (ZE)	**Total**	
Tissemssilt	66 084	5 205	3 908	75 197	تيسمسيلت
Bordj Bou Naama	11 620	2 609	6 635	20 864	برج بونعامة
Theniet El Had	27 628	0	3 149	30 777	ثنية الاحد
Lazharia	4 261	1 765	2 045	8 071	الازهرية
Beni Chaib	1 329	0	2 165	3 494	بنى شعيب
Lardjem	13 860	5 302	6 055	25 217	الارجم

Melaab	2 713	0	734	3 447	ملعب
Sidi Lantri	1 747	0	4 306	6 053	سيدي العنترى
Bordj El Emir Abdelkader	6 441	1 384	2 369	10 194	برج الامير عبد القادر
Layoune	10 906	3 972	5 701	20 579	العيون
Khemisti	16 508	1 635	4 757	22 900	خميستى
OuledBessem	8 311	0	2 528	10 839	أولاد بسام
Ammari	4 383	0	3 458	7 841	عمارى
Youssoufia	2 197	0	57	2 254	اليوسوفية
Sidi Boutouchent	1 216	0	3 008	4 224	سيدي بوتوشنت
Larbaa	1 016	0	1 544	2 560	الاربعاء
Maassem	1 248	0	3 779	5 027	المعاصم
Sidi Abed	822	0	4 391	5 213	سيدي عابد
Tamelaht	1 743	0	5 902	7 645	تاملاحت

Sidi Slimane	2 360	716	5 384	8 461	سيدي سليمان
Boucaid	5 969	0	2 874	8 843	بوقايد
Beni Lahcene	649	0	4 128	4 777	بنى لحسن
Total	193 011	22 588	78 877	294 476	**المجموع**

1. **التوزيع العام للسكان:**

•يبلغ مجموع سكان ولاية تيسمسيلت حسب الجدول حوالي 294,476نسمة موزعين بين:

◦تجمع حضري رئيسي (عاصمة الولاية193,011 :(نسمة)حوالي 65.5% من السكان)

◦تجمعات حضرية ثانوية22,588 :**نسمة**(حوالي 7.7%)

◦مناطق مبعثرة ريفية78,877 :**(نسمة)**حوالي 26.8%

يتضح من ذلك أن أغلب السكان يتركزون في التجمع الحضري الرئيسي، وهو بلدية تيسمسيلت، التي تستحوذ على نسبة كبيرة من السكان مقارنة بالبلديات الأخرى.

2. **النمو والتفاوت بين البلديات:**

•بلدية **تيسمسيلت** تمتلك أكبر تجمع حضري رئيسي (66,084 نسمة) إضافة إلى تجمع حضري ثانوي ومناطق مبعثرة، ما يجعلها المركز السكاني الرئيسي في الولاية.

•بلديات مثل ثنية الأحد والأرجم وخميستي تتميز بأعداد معتبرة في التجمعات الحضرية الرئيسية والثانوية، مما يدل على وجود نمو سكاني وتحضر نسبي.

•من جهة أخرى، بلديات مثل بني شعيب، اليوسوفية، سيدي بوتوشنت، بني لحسن، وسيدي عابد تعاني من ضعف في التجمعات الحضرية، وتعتمد بشكل كبير على المناطق المبعثرة، مما يشير إلى نمط سكاني ريفي أكثر تشتتًا وضعف في التحضر.

3. **الطرد والاستيطان السكاني:**

•يشير التركز السكاني الكبير في تيسمسيلت وبعض البلديات الحضرية الثانوية إلى وجود ظاهرة الاستيطان السكاني، حيث يجذب مركز الولاية والبلديات الحضرية الخدمات وفرص العمل مما يؤدي إلى زيادة النمو السكاني فيها.

•في المقابل، البلديات ذات التركيز السكاني العالي في المناطق المبعثرة وقليل التجمعات الحضرية، قد تعاني من الطرد السكاني أو هجرة السكان نحو المراكز الحضرية، بسبب ضعف الخدمات وندرة فرص التنمية.

4. **تأثيرات التفاوت الديمغرافي:**

•التركيز السكاني في بلدية تيسمسيلت يضع ضغطًا على البنية التحتية والخدمات، ما يتطلب تخطيطًا جيدًا لاستيعاب النمو.

•البلديات ذات الكثافة المنخفضة والتشتت الكبير تعاني من تحديات في توفير الخدمات الأساسية، وقد تؤدي إلى مزيد من الهجرة نحو المراكز الحضرية.

•التفاوت الديمغرافي بين البلديات يشير إلى ضرورة تبني سياسات تنموية متوازنة تهدف إلى:

- دعم البلديات ذات الكثافة المنخفضة عبر مشاريع تنموية لاحتواء الطرد السكاني.
- تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية لتقليل النزوح نحو المدن.

يشير الجدول إلى وجود تفاوت ديمغرافي واضح بين بلديات ولاية تيسمسيلت، يتمثل في تركيز السكان في التجمعات الحضرية الرئيسية والثانوية، خاصة في عاصمة الولاية، مقابل وجود بلديات أخرى ذات كثافة سكانية منخفضة وتعتمد على المناطق المبعثرة. هذا الواقع يعكس تأثيرات عملية الطرد السكاني من المناطق الأقل نموًا والاستيطان في المراكز الحضرية، مما

يستدعي سياسات تنموية متكاملة لمعالجة هذا التفاوت وضمان توزيع متوازن للسكان والخدمات.

التوزيع السكاني

Communes	ذكور	إناث	المجموع	معدل النمو	البلدية
	Masculin	Féminin	Total	Taux d'accroissement	
Tissemssilt	37 866	37 331	75 197	**2,1**	تيسمسيلت
Bordj Bou Naama	10 538	10 326	20 864	**1,3**	برج بونعامة
Theniet El Had	15 596	15 180	30 777	**0,7**	ثنية الاحد
Lazharia	4 078	3 993	8 071	**0,0**	الازهرية
Beni Chaib	1 767	1 727	3 494	**0,7**	بنى شعيب
Lardjem	12 780	12 437	25 217	**0,9**	الارجم
Melaab	1 753	1 695	3 447	**0,4**	ملعب

Sidi Lantri	3 086	2 967	6 053	**2,1**	سيدي العنترى
Bordj El Emir Abdelkader	5 174	5 020	10 194	**1,3**	برج الامير عبد القادر
Layoune	10 589	9 990	20 579	**0,0**	العيون
Khemisti	11 864	11 036	22 900	**1,3**	خميستى
OuledBessem	5 572	5 266	10 839	**1,5**	أولاد بسام
Ammari	4 004	3 837	7 841	**0,6**	عمارى
Youssoufia	1 133	1 121	2 254	**1,0**	اليوسوفية
Sidi Boutouchent	2 183	2 041	4 224	**1,5**	سيدي بوتوشنت
Larbaa	1 287	1 273	2 560	**-1,0**	الاربعاء
Maassem	2 505	2 522	5 027	**0,8**	المعاصم
Sidi Abed	2 658	2 555	5 213	**-0,2**	سيدي عابد
Tamelaht	3 921	3 724	7 645	**0,2**	تاملاحت
Sidi	4 340	4 120	8 461	**1,5**	سيدي سليمان

Slimane					
Boucaid	4 332	4 511	8 843	**-0,1**	بوقايد
Beni Lahcene	2 407	2 370	4 777	**0,4**	بنى لحسن
Total	**149 434**	**145 042**	**294 476**	**1,1**	**المجموع**

المنطقة تظهر نموًا سكانيًا معتدلاً (1.1% سنويًا).

التوزيع بين الذكور والإناث متوازن تقريبًا.

التركيز السكاني الأكبر في تيسمسيلت التي تشهد أيضًا أكبر معدل نمو.

بعض البلديات الصغيرة تواجه تحديات في النمو السكاني، مما قد يتطلب دراسة أسباب الهجرة أو انخفاض الولادات.

3-2 البنية الاقتصادية والاجتماعية للسكان لولاية تيسمسيلت

1-الموقع والتعريف العام:

- **ولاية تيسمسيلت** تقع في شمال غرب الجزائر، وتتميز بموقع استراتيجي بين الشمال الساحلي والجنوب الصحراوي، ما يجعلها نقطة وصل بين عدة مناطق.
- عدد سكانها حوالي 75,000 نسمة (وفق الجدول المقدم)، وهي مركز حضري رئيسي في المنطقة.

2-البنية السكانية:

- **التركيبة العمرية:**غالبية السكان من الشباب والبالغين في سن العمل، مع نسبة قليلة نسبيًا من كبار السن، مما يشير إلى قوة عاملة محتملة للنمو الاقتصادي.
- **التوزيع الجندري:**متوازن بين الذكور والإناث، مع زيادة طفيفة في نسبة الذكور (37,866 ذكر مقابل 37,331 أنثى).

- **معدل النمو السكاني**2.1% : مما يدل على نمو سكاني نشط.

3-البنية الاقتصادية:

- **القطاع الزراعي:**

- يعتبر من القطاعات الهامة في الولاية، خاصة في المناطق الريفية والمبعثرة المحيطة بالمدينة.
- الزراعة تشمل إنتاج الحبوب، الخضر، وبعض النشاطات الحيوانية مثل تربية الماشية.

- **القطاع الصناعي:**

- تتركز الصناعات بشكل رئيسي في المدينة الحضرية، وتشمل صناعات غذائية، مواد بناء، وصناعات تقليدية.

- **القطاع الخدمي والتجاري:**

- المدينة كمركز إداري تضم قطاع خدمات متنوع (تعليم، صحة، تجارة، نقل)، ويلعب دورًا رئيسيًا في استيعاب القوى العاملة.

- **البطالة والهجرة:**

- قد تواجه الولاية نسبًا متوسطة من البطالة خاصة بين الشباب، مما يؤدي أحيانًا لهجرة نحو المدن الكبرى أو خارج الولاية.

4-البنية الاجتماعية:

- **التعليم:**

- توجد عدة مؤسسات تعليمية (مدارس، ثانويات، بعض مؤسسات التكوين المهني) لتلبية حاجات السكان.
- نسبة الأمية في المناطق الريفية أعلى منها في الحضر.

- **الصحة:**

- توفر الولاية عدة مراكز صحية ومستشفيات تخدم السكان، مع تحديات في تغطية المناطق الريفية بشكل كامل.

- **البنية التحتية:**

- تحسن نسبي في الطرق، الكهرباء، المياه، لكن هناك حاجة لتطوير مستمر خاصة في المناطق المبعثرة.

- **التنمية الاجتماعية:**

- هناك نشاطات مجتمعية وثقافية تحافظ على التراث المحلي والعادات.

- الأُسرة والقبيلة ما زالت تلعب دورًا هامًا في النسيج الاجتماعي.

5-التحديات والفرص:

- **التحديات:**

- ضعف فرص العمل في القطاعات غير الزراعية.
- الحاجة إلى تحسين البنية التحتية في المناطق النائية.
- ارتفاع نسب البطالة بين الشباب.

- **الفرص:**

- استثمار في الزراعة والتقنيات الحديثة لرفع الإنتاج.
- تطوير السياحة البيئية والريفية نظراً لموقع الولاية وجمال الطبيعة المحيطة.
- تحسين التعليم والتكوين المهني لرفع مستوى الكفاءات المحلية.

النشاط الاقتصادي

- **القطاع الزراعي:**

- يشكل العمود الفقري للاقتصاد المحلي، حيث تعتمد كثير من السكان على الزراعة التقليدية.
- إنتاج الحبوب، الخضر، والفواكه، بالإضافة إلى تربية المواشي كالماعز والأغنام.
- توفر الولاية أراضٍ خصبة نسبياً مقارنة بالمناطق الصحراوية المجاورة، مما يدعم النشاط الزراعي.

• القطاع الصناعي:

○محدود ويتركز أساسًا في مدينة تيسمسيلت، حيث توجد صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم مثل صناعة الأغذية، مواد البناء، وبعض الصناعات التحويلية.

○لا تزال هناك حاجة لتطوير الصناعات المحلية وتعزيز التنويع الاقتصادي.

• القطاع الخدمي:

○ يشمل التجارة، النقل، الخدمات الإدارية، والتعليم والصحة، التي تتركز في المناطق الحضرية.

○ يشكل قطاع الخدمات نسبة مهمة من الناتج المحلي ويساهم في تشغيل جزء كبير من السكان.

• البطالة والهجرة:

○ معدل البطالة مرتفع نسبيًا، خاصة بين الشباب والخريجين، مما يدفع إلى هجرة العمل نحو المدن الكبرى.

○ تعتبر هذه الظاهرة تحديًا للتنمية المحلية وتهدد التوازن الاجتماعي.

الهياكل الأساسية

• البنية التحتية للنقل:

○شبكة طرق تربط الولاية بالمناطق المجاورة، مع وجود طرق رئيسية تربط بين التجمعات الحضرية والريفية.

○تحتاج بعض المناطق الريفية إلى تحسين وسائل النقل لتسهيل حركة السكان والبضائع.

• الكهرباء والماء الصالح للشرب:

○تغطية جيدة نسبيًا في المناطق الحضرية، مع جهود مستمرة لتوصيل الكهرباء والماء إلى المناطق الريفية والمبعثرة.

• الاتصالات:

- توفر خدمات الهاتف والإنترنت في المدينة وبعض التجمعات الثانوية، مع ضعف نسبي في بعض المناطق النائية.

• السكن:

- يوجد تفاوت في نوعية السكن بين المناطق الحضرية التي تحتوي على مساكن منظمة، وبين المناطق الريفية التي تعتمد على البناء التقليدي.

التعليم والصحة

• التعليم:

- ولاية تيسمسيلت تضم مدارس ابتدائية، إعدادية وثانوية، بالإضافة إلى مؤسسات للتكوين المهني.
- نسبة ملتحقي المدارس في تحسن، لكن هناك تفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تشهد الأخيرة معدلات أعلى من التسرب المدرسي.
- التحدي يكمن في رفع جودة التعليم وتوفير التخصصات الملائمة لسوق العمل المحلي.

• الصحة:

- تتوفر في الولاية مستشفيات مركزية ومراكز صحية، خاصة في تيسمسيلت المدينة.
- هناك جهود لتوسيع الخدمات الصحية إلى القرى والمناطق المبعثرة، لكنها تبقى أقل تطورًا من المناطق الحضرية.
- مشاكل شائعة تتعلق بنقص الأطباء والمعدات في بعض المراكز الصحية الصغيرة.

خلاصة

تُعد ولاية تيسمسيلت من الولايات الداخلية الواقعة في الهضاب العليا الغربية للجزائر، وتتميز بموقع استراتيجي متوسط بين الشمال الساحلي والجنوب الداخلي، ما يمنحها خصائص جغرافية متنوعة تجمع بين التضاريس الجبلية، السهول، والمناطق الغابية، خاصة بسلسلة الونشريس. هذا التنوع الجغرافي يؤثر بشكل مباشر على طبيعة النشاط الاقتصادي وتوزيع السكان عبر بلدياتها.من الناحية الديمغرافية، تعرف الولاية تباينًا واضحًا في توزيع السكان بين البلديات، إذ تتركز الكثافة السكانية في بلديات معينة مثل تيسمسيلت، خميستي، برج بونعامة ولرجام، بينما تسجل بلديات أخرى مثل المعاصم، بني شعيب، وسيدي العنتري كثافة منخفضة بل وأحيانًا نزيفًا سكانيًا بفعل النزوح الداخلي. ويُعزى هذا التفاوت إلى عدة عوامل أبرزها: وفرة الخدمات، فرص العمل، البنية التحتية، ومستوى التنمية الاقتصادية.

كما أظهرت المؤشرات الاجتماعية (معدل البطالة، نسبة الفقر) أن الفجوة الديمغرافية تتغذى من الاختلالات التنموية المحلية، حيث ترتبط مناطق الطرد السكاني غالبًا بارتفاع نسب البطالة والفقر، في حين تعرف مناطق الاستقطاب معدلات نسبية أفضل بفضل تركّز الأنشطة الاقتصادية والخدمات العمومية.


الفصل السابع: التعاون الديمقراطي بين البلديات المصرية

تمهيد

يُعد التفاوت الديمغرافي بين البلديات أحد أبرز المؤشرات التي تعكس اختلالات التنمية على المستوى المحلي،كما يُعد نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبنية المجالية غير المتكافئة،وفي هذا السياق، تشهد ولاية تيسمسيلت تباينات ديموغرافية واضحة بين بلدياتها، حيث تختلف من حيث الحجم السكاني، الكثافة، الديناميكيات السكانية (الطرد أو الاستقطاب)، ومستوى الاستقرار أو النزوح الداخلي.

وتُظهر المعطيات الميدانية والإحصائية أن هناك بلديات تحتل مواقع استقطاب نسبي للسكان بفعل توفر الخدمات وفرص الشغل، بينما تعرف بلديات أخرى انخفاضًا في عدد السكان، نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى الجغرافية، التي تجعلها مناطق طاردة.

3-1 اختيار العينة (بلديات ممثلة للطرد والاستيطان)

تحليل بلديات تشهد نزوحا سكانيا

التربية والتعليم المهني	الابتدائية	المتوسطة	الثانوي	مركز التكوين المهني
25	16	04	03	01
الصحة العمومية	مستشفى	مؤسسة جوارية	قاعة علاج	//////////////////////////
11	01	01	09	//////////////////////
مؤسسات دينية	المسجد	مدراس قرءانية	//////////////	//////////////////////////
الأمن الحضري	وحدة الحماية المدنية	المجموعة الاقليمة للدرك الوطني	مؤسسة عقابية	//////////////////////////
01	01	01	01	//////////////
مسبح بلدي	قاعة متعددة الرياضات	محكمة	ملحق بلدي	//////////////
01	01	01	01	//////////////////////////////

التربية والتعليم المهني	الابتدائية	المتوسطة	الثانوي	مركز التكوين المهني
09	12	04	03	01
الصحة العمومية	مستشفى	مؤسسة جوارية	قاعة علاج	//////////////////////////
14	01	01	08	//////////////////////

مؤسسات دينية	المسجد	مدراس قرءانية	///////////////	//////////////////////////
الأمن الحضري	وحدة الحماية المدنية	المجموعة الاقليمة للدرك الوطني	مؤسسة عقابية	//////////////////////////
03	02	02	02	///////////////
مسبح بلدي	قاعة متعددة الرياضات	محكمة	ملحق بلدي	///////////////
04	02	02	01	//////////////////////////////

1-مؤشرات النقص في الخدمات العامة:

البيانات المقدمة توضح توفر الخدمات التعليمية والصحية والأمنية والبنى التحتية الترفيهية في بعض البلديات،حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

- **التعليم:**
  - وجود مركز تكوين مهني واحد فقط.
  - 3مدارس ثانوية.
  - 4مدارس متوسطة.
  - 16مدرسة ابتدائية.
  - 25مؤسسة للتربية والتعليم المهني.

هذا التوزيع يشير إلى ضعف نسبي في البنى التحتية التعليمية على مستوى الثانوي والتكوين المهني،مقارنة بعدد المدارس الابتدائية. وقد يكون لذلك تأثير على فرص التعليم المتقدم للشباب،مما يدفع بعض الأسر للهجرة نحو البلديات التي توفر فرصًا تعليمية أفضل.

- **الصحة:**
  - وجود قاعة علاج واحدة فقط.
  - مؤسسة جوارية واحدة.

- مستشفى واحد.
- منشآت للصحة العمومية.

ضعف المرافق الصحية، خصوصًا قلة المستشفيات والمراكز الصحية الكبيرة، قد يكون سببًا رئيسًا في نزوح السكان إلى بلديات أخرى توفر خدمات صحية أفضل.

- **الخدمات الأمنية والدينية:**

- وجود مسجد واحد فقط ومؤسسات دينية قليلة.
- وحدة حماية مدنية واحدة، الأمن الحضري، المحكمة، وقاعة متعددة الرياضات ومسبح بلدي واحد فقط لكل منها.
- وجود مؤسسة عقابية ومجموعة إقليمية للدرك الوطني (كأجهزة أمنية).

هذا العدد المحدود من المرافق الأمنية والدينية والترفيهية يعكس ضعفاً في جودة الحياة، ما قد يساهم في تحفيز السكان على النزوح إلى مناطق توفر خدمات أوسع وأكثر تنوعًا.

-دلالات على النزوح السكاني:

- نقص الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والترفيهية في البلديات التي تعاني من نقص في هذه المرافق يجعلها غير جاذبة للسكان، وخاصة للأسر والشباب الباحثين عن فرص أفضل.
- قد تكون هذه البلديات تعاني من **طرد سكاني** أو نزوح، حيث يغادر السكان المناطق ذات الخدمات المحدودة إلى المراكز الحضرية أو البلديات التي توفر مستوى معيشي أفضل.
- قلة وجود مراكز تكوين مهني وثانوي يؤثر على فرص تطوير مهارات الشباب، وهو عامل مؤثر في الهجرة الداخلية.

-التوصيات المبدئية:

- ضرورة تعزيز البنية التحتية التعليمية، وخاصة رفع عدد مراكز التكوين المهني والثانويات، لمواكبة احتياجات الشباب وتحفيزهم على البقاء.

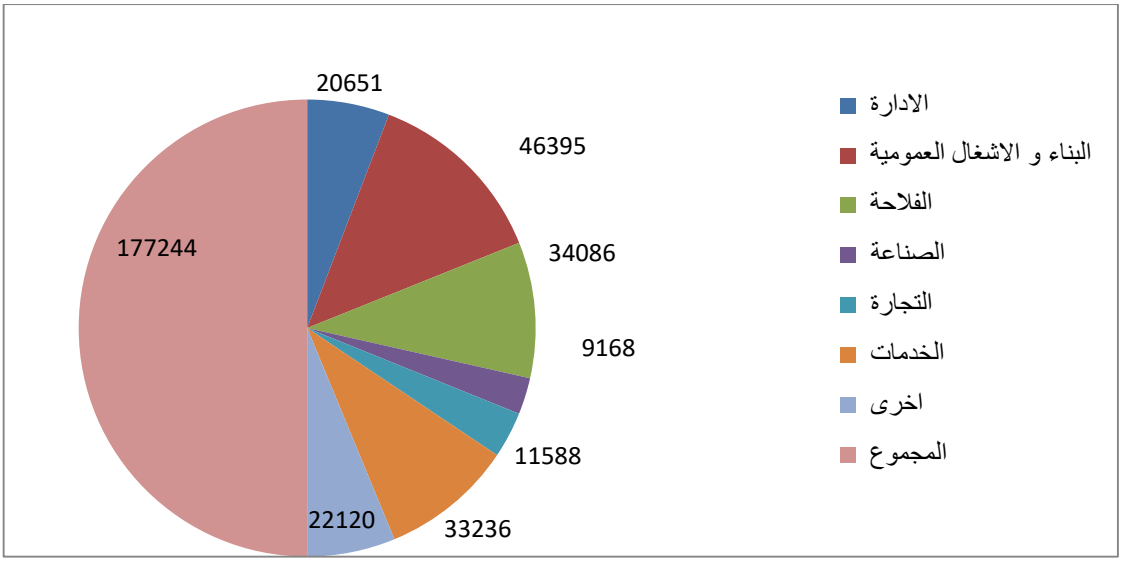
- تطوير الخدمات الصحية عبر إنشاء مستشفيات ومراكز صحية جديدة وتحسين جودة الخدمات الصحية في البلديات التي تشهد نزوحًا.
- تحسين الخدمات الاجتماعية والترفيهية والأمنية لتوفير بيئة معيشية أفضل، مما يقلل من حوافز النزوح.

البيانات المقدمة تكشف عن وجود نقص واضح في البنى التحتية التعليمية، الصحية، الأمنية، والاجتماعية في بعض بلديات ولاية تيسمسيلت، ما يعد أحد العوامل الأساسية التي تسهم في نزوح السكان منها نحو بلديات أخرى أكثر تطورًا وتحضرًايجب العمل على تطوير هذه القطاعات بشكل متوازن لتحسين الظروف المعيشية والحد من حدة النزوح السكاني.

بلديات تعرف استقطابا سكانيا

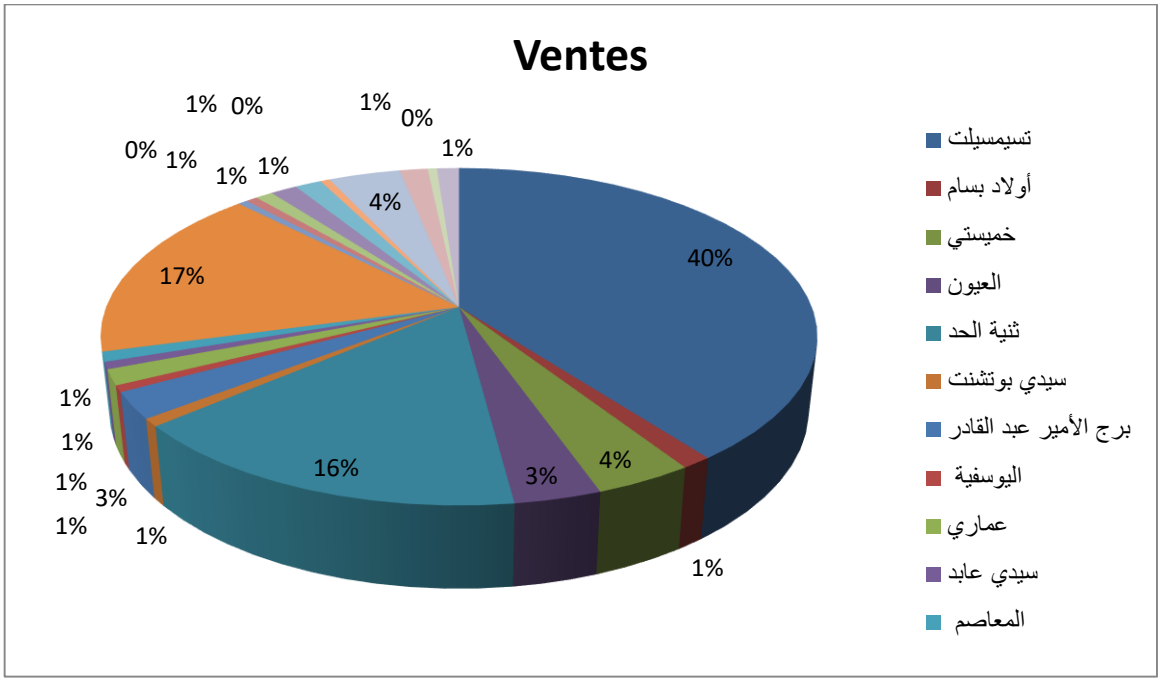
البلدية	السكان (نسمة)			معدلالبطالة(%)	معدلالفقر (%)
	السكان البطالون	السكان المشتغلون	السكان النشطون		
تيسمسيلت01	10015	60703	70718	14.16	/
اولاد بسام02	955	6015	6970	13.17	/
دائرة تيسمسيلت 01	**10970**	**66718**	**77688**	**14.12**	**/**
خميستي 01	1999	17946	19945	10.02	/
العيون 02	1890	8304	10194	18.54	/
دائرة خميستي 02	**3889**	**26250**	**30140**	**12.90**	**/**
ثنية الحد 01	3110	22260	25370	12.26	/
سيدي بوتشنت 02	302	2453	2755	10.96	/
دائرة ثنية الحد 03	**3412**	**24713**	**28125**	**12.13**	**/**
برج الامير عبد القادر 01	618	3904	4522	13.67	/
اليوسفية 02	152	1349	1501	10.13	/
دائرةبرج الاميرعبد القادر 04	**770**	**5253**	**6023**	**12.78**	**/**
عماري 01	776	4788	5564	13.95	/
سيدي عابد 02	448	1725	2173	20.62	/
المعاصم03	495	1118	1613	30.69	/
دائرة عماري 05	**1719**	**7631**	**9350**	**18.39**	**/**
برج بونعامة 01	2221	12527	14748	15.06	/

بني شعيب 02	336	1185	1521	22.09	/
بني لحسن 03	424	1239	1663	25.50	/
سيدي سليمان04	835	3715	4550	18.35	/
دائرة برج بونعامة 06	**3816**	**18666**	**32482**	11.75	/
الازهرية01	647	5518	6165	10.50	/
بوقايد02	791	4079	4870	16.24	/
الاربعاء03	235	950	1185	19.83	/
دائرة الازهرية 07	**1673**	**10517**	**12220**	13.69	/
لرجام01	2696	12041	14737	18.29	/
الملعب02	287	1205	1492	19.24	/
سيدي العنتري 03	617	1196	1813	34.03	/
تملاحت04	741	3024	3765	19.68	/
دائرة لرجام 08	**4341**	**17466**	**21807**	19.91	/
مجموع الولاية	**30590**	**177244**	**207834**	**14.72**	/



البلدية	الولادات			الوفيات			الوفيات أقل من سنة	الزواج	معدل الولادات (‰)	معدل الوفيات (‰)	معدل الزواج (‰)	معدل نمو السكان (‰)
	ذ	إ	المجموع	ذ	إ	المجموع						
تيسمسيلت	1514	1691	3205	341	289	639	341	952	26,54	5,29	7,88	1,29
اولاد بسام	66	70	136	6	13	19	6	91	9,84	1,37	6,58	1,29

خميستي	372	461	833	27	27	34	61	27	234	24,82	1,82	6,97	1,29
العيون	213	220	433	32	32	22	54	32	196	15,73	1,96	7,12	1,29
ثنية الحد	348	426	774	134	134	122	256	134	308	20,09	6,64	7,99	1,29
سيدي بوتشنت	27	27	54	7	7	5	12	7	26	10,52	2,34	5,06	1,30
برج الامير عبد القادر	50	46	96	28	28	13	41	28	84	8,48	3,62	7,42	1,29
اليوسفية	15	7	22	8	8	3	10	8	18	7,75	3,52	6,34	1,32
عماري	60	54	114	12	12	12	24	12	53	9,35	1,97	4,35	1,30
سيدي عابد	3	1	4	3	3	8	11	3	30	0,68	1,87	5,10	1,29
المعاصم	9	4	13	4	4	11	15	4	35	2,39	2,76	6,45	1,29
برج بونعامة	382	453	835	141	141	130	271	141	241	31,09	10,09	8,97	1,29
بني شعيب	6	4	10	5	5	3	8	5	22	3,32	2,66	7,31	1,28
بني لحسن	28	14	42	4	4	6	10	4	43	7,95	1,89	8,14	1,28
سيدي سليمان	74	62	136	6	6	9	15	6	79	13,19	1,46	7,66	1,29
الأزهرية	62	75	137	14	14	9	23	14	80	14,21	2,39	8,30	1,29
بوقايد	41	59	100	15	15	8	23	15	66	9,00	2,07	5,94	1,29
الأربعاء	6	12	18	5	5	3	8	5	13	6,13	2,72	4,43	1,28
لرجام	379	383	762	24	24	39	62	24	237	23,74	1,93	7,38	1,29
الملعب	33	21	54	7	7	17	24	7	21	13,79	6,13	5,36	1,29
سيدي العنتري	13	13	26	5	5	3	8	5	35	3,82	1,17	5,14	1,29
تملاحت	53	38	91	10	10	9	19	10	71	9,93	2,07	7,74	1,29
مجموع الولاية	**3754**	**4141**	**7895**	**838**	**838**	**768**	**1613**	**838**	**2935**	**19,83**	**4,05**	**7,37**	**1,29**



المصدر:من إعداد الطالب أحمد العلالي

تحليل التفاوت في النمو السكاني

لتحليل التفاوت في النمو السكاني على مستوى بلديات ولاية تيسمسيلت، مع التركيز على علاقة ذلك بمؤشرات البطالة والفقر، يمكننا اتباع منهجية تحليل إحصائي ومقارن يعتمد على الفئات التالية:

أولاً: تحليل النمو السكاني حسب البلديات

رغم أن البيانات لا تتضمن السنوات أو معدلات النمو السنوي، يمكن استخدام **عدد السكان النشطين** كمؤشر تقريبي عن الحجم الديمغرافي والهيكلي لكل بلدية، مع ملاحظة البلديات التي تفوق غيرها في هذا الجانب.

- **أكبر البلديات من حيث السكان النشطين:**
  - تيسمسيلت: 70,718 نسمة
  - برج بونعامة: 14,748 نسمة
  - لرجام: 14,737 نسمة
  - خميستي: 19,945 نسمة

- **أصغر البلديات من حيث السكان النشطين:**

  - اليوسفية: 1,501 نسمة
  - الأربعاء: 1,185 نسمة
  - بني شعيب: 1,521 نسمة
  - بني لحسن: 1,663 نسمة

هذا يبرز فوارق واضحة في الكثافةالسكانية بين البلديات الرئيسية والحضرية، والبلديات الريفية أو الجبلية ذات الطابع القروي.

ثانياً: العلاقة بين الكثافة السكانية والبطالة

- البلديات الكبرى (مثل تيسمسيلت، برج بونعامة، خميستي) تسجل معدلات بطالة **بين 10% و15%**، وهي ضمن المتوسط الولائي (14.72%).
- بلديات صغيرة مثل:
  - **سيدي العنتري** :نسبة بطالة **34.03%**(رغم أن السكان النشطين لا يتجاوزون 1,813).
  - **المعاصم** :بطالة**30.69%**
  - **بني لحسن** :بطالة **25.5%**
  - **بني شعيب** :بطالة **22.09%**

هذه النسب تدل على أن **البلديات** الصغيرة تعاني أكثر من ضعف فرص التشغيل، رغم انخفاض عدد السكان، مما يعكس إما ضعف البنية الاقتصادية أو الهجرة السلبية نحو المدن.

ثالثاً: التفاوت بين الدوائر الإدارية

- **أقل معدل بطالة على مستوى الدوائر:**
  - دائرة خميستي: 12.90%
  - دائرة ثنية الحد: 12.13%
  - دائرة برج بونعامة: 11.75%

- **أعلى معدل بطالة على مستوى الدوائر:**
  - دائرة لرجام: 19.91%
  - دائرة عماري: 18.39%

يمكن استنتاج أن **الدوائر** ذات الطابع الجبلي أو الريفي تسجل معدلات بطالة أعلى، في حين تسجل الدوائر ذات المراكز الحضرية انخفاضًا نسبيًا.

رابعاً: تحليل أولي لمعدل الفقر (حسب المعطيات المتوفرة)

رغم عدم توفر معدل الفقر بشكل كلي، يمكن ملاحظة ارتباط البلديات ذات البطالة المرتفعة بالفقر المرتفع كذلك، مثل:

- **المعاصم** :بطالة 30.69% = غالبًا فقر مرتفع
- **سيدي العنتري** :بطالة 34.03% = فقر مرتفع
- **بني شعيب وبني لحسن** =فقر يتجاوز 20%

هذا يدل على وجود علاقة طردية بين البطالة والفقر، وهي نتيجة منطقية ومُثبتة في الدراسات الاجتماعية.

خامساً: مؤشرات إجمالية على مستوى الولاية

- مجموع السكان النشطين: 207,834 نسمة
- السكان البطالون: 30,590 نسمة
- **معدل البطالة العام: 14.72%**

الولاية تُصنف في الشريحة المتوسطة من حيث البطالة على المستوى الوطني، لكن هناك تفاوتات حادة داخلية بين البلديات.

- النمو السكاني في ولاية تيسمسيلت غير متوازن، حيث تتمركز الكثافة في عدد قليل من البلديات الكبرى.
- هناك تفاوت كبير في فرص التشغيل،مع تركز البطالة والفقر في البلديات الريفية الصغيرة.
- **العلاقة طردية بين البطالة والفقر.**

- الحاجة ماسة إلى **تنمية محلية متوازنة** تشمل البلديات المهمشة من حيث الاستثمارات والبنية التحتية.
- دعم برامج التشغيل المحلي خاصة في البلديات ذات البطالة المرتفعة.
  - تشجيع الاستثمار الفلاحي والصناعات التحويلية في المناطق الريفية.
  - تعزيز البنية التحتية والخدمات في البلديات ذات الهجرة السلبية.

معدلات النمو والانخفاض

أولاً: تحليل سكاني عام للبلديات

1-توزيع السكان النشطين (العمال + البطالين)

- البلديات ذات أعلى كثافة سكانية نشطة:
  - تيسمسيلت 70,718 :نسمة
  - خميستي 19,945 :نسمة
  - برج بونعامة 14,748 :نسمة
  - لرجام 14,737 :نسمة

تمثل هذه البلديات مراكز حضرية كبرى ذات بنية سكانية ضخمة مقارنة ببقية البلديات.

2-البلديات ذات أقل كثافة نشطة:

- الاربعاء 1,185 :نسمة
- اليوسفية 1,501 :نسمة
- بني شعيب 1,521 :نسمة
- بني لحسن1,663 :نسمة

هذه البلديات تعاني غالبًا من النزوح نحو المدن وغياب ديناميكية ديمغرافية نشطة.

ثانياً: تحليل معدل البطالة حسب البلديات

- **أعلى معدلات بطالة:**
  - سيدي العنتري34.03% :

- المعاصم30.69% :
- بني لحسن25.50% :
- بني شعيب22.09% :
- سيدي عابد20.62% :

• أدنى معدلات بطالة:

- خميستي10.02% :
- اليوسفية10.13% :
- سيدي بوتشنت10.96% :
- الازهرية10.50% :

البلديات الصغيرة (ديمغرافيًا) تعاني من نسب بطالة مرتفعة جدًا.

• البلديات الحضرية الكبرى تسجل نسب بطالة معتدلة إلى منخفضة نسبيًا.

ثالثاً: تحليل التفاوت على مستوى الدوائر

ملاحظات	معدل البطالة(%)	السكان النشطون	الدائرة
الأكبر سكانيًا	14.12%	77,688	تيسمسيلت
بطالة منخفضة نسبيًا	12.90%	30,140	خميستي
وضع اقتصادي مستقر نسبيًا	12.13%	28,125	ثنية الحد
كثافة سكانية منخفضة	12.78%	6,023	برج الأمير عبد القادر
بطالة مرتفعة	18.39%	9,350	عماري
رغم الكثافة، بطالة منخفضة	11.75%	32,482	برج بونعامة
متوسطة البطالة	13.69%	12,220	الأزهرية
بطالة مرتفعة	19.91%	21,807	لرجام

أكبر تفاوت يظهر بين:

- دائرة لرجام (19.91%)
- دائرة برج بونعامة (11.75%)

رابعاً: العلاقة بين الفقر والبطالة

رغم عدم توفر بيانات دقيقة لمعدل الفقر لكل بلدية، نلاحظ أن البلديات التي تسجل بطالة تفوق 20%هي نفسها التي تشير التقديرات إلى أنها أكثر عرضة للفقر:

- سيدي العنتري، المعاصم، بني لحسن، بني شعيب، سيدي عابد.

يمكن افتراض وجود علاقة طردية قوية بين البطالة والفقر، وهو أمر شائع في المناطق الريفية والفقيرة.

خامساً: معدل البطالة العام في الولاية

- عدد البطّالين: 30,590
- السكان النشطون: 207,834

- **معدل البطالة الولائي** 30590/207834×100≈14.72% =

نسبة قريبة من المتوسط الوطني، لكن مع تفاوت داخلي كبير بين البلديات.

1. هناك تفاوت كبير في التوزيع السكاني والنشاط الاقتصادي بين البلديات.
2. البلديات الكبرى (مثل تيسمسيلت، برج بونعامة، خميستي) تسجل أقل نسب بطالة.
3. البلديات الريفية أو الجبلية تسجل أعلى معدلات بطالة وفقر.
4. هناك علاقة واضحة بين ضعف التنمية المحلية ومعدل البطالة المرتفع.
5. دوائر مثل لرجام وعماري تعاني من هشاشة اقتصادية تستوجب تدخلًا تنمويًا عاجلًا.

- توجيه الاستثمارات التنموية نحو البلديات ذات البطالة المرتفعة.
- تعزيزالتكوين المهني وفرص التشغيل للشباب في المناطق الريفية.
- تشجيع الأنشطة الفلاحية والحرفية التي تتماشى مع طبيعة المنطقة.
- تحسين البنية التحتية في البلديات ذات النزوح السكاني.

3-3 العوامل المقتصرة للتفاوت

-الفوراق في الخدمات

لفهم الفوارق في الخدمات والتفاوت الديمغرافي بين بلديات ولاية تيسمسيلت، وخاصةً في سياق الطرد والاستيطان السكاني، يمكن تحليل الوضع وفق عدة محاور مترابطة تشمل التركيبة السكانية، البنية التحتية، معدلات البطالة، والتمركز السكاني:

أولًا: التفاوت الديمغرافي

يُلاحظ من البيانات أن هناك اختلالًا واضحًا في التوزيع السكاني:

●بلديات ذات كثافة سكانية عالية:

- **تيسمسيلت (البلدية والدائرة):** 70,718 نسمة نشطة.
- **برج بونعامة (الدائرة)** 32,482 :نسمة نشطة.
- **خميستي (الدائرة)** 30,140 :نسمة نشطة.
- **لرجام (الدائرة)** 21,807 :نسمة نشطة.

هذه البلديات تشهد **استيطانًا سكانيًا** بسبب تمركز الخدمات الإدارية والصحية والتعليمية، بالإضافة إلى فرص العمل نسبيًا.

●بلديات ذات كثافة سكانية ضعيفة:

- **الاربعاء** 1,185 :نسمة نشطة.
- **اليوسفية** 1,501 :نسمة نشطة.
- **بني شعيب** 1,521 :نسمة نشطة.
- **المعاصم**1,613 :نسمة نشطة.
- **سيدي بوتشنت** 2,755 :نسمة نشطة.

هذه المناطق تعاني من نزوح سكاني (الطرد)غالبًا بسبب:

- ضعف الخدمات الأساسية (المدارس، الطرق، المستشفيات).
- غياب فرص الشغل أو مشاريع الاستثمار.
- صعوبة الوصول إلى مراكز الولاية.

ثانيًا: الفوارق في الخدمات

●بلديات الاستقرار:

تشهد البلديات الكبرى نسبيًا (تيسمسيلت، خميستي، برج بونعامة، لرجام) تمركزًا إداريًا وخدماتيًا، ما يجعلها أكثر جاذبية للسكان:

- وجود مقرات إدارية.
- مستشفيات أو مراكز صحية مجهزة.
- مؤسسات تربوية (جامعات/ثانويات).
- تغطية بشبكة طرق واتصالات مقبولة.

هذه العوامل تُعزز الاستيطان السكاني.

●بلديات الطرد:

البلديات الصغيرة كـ: المعاصم، بني شعيب، سيدي العنتري، اليوسفية... تعرف خصائص الطرد السكاني:

- ضعف البنية التحتية (غياب النقل المدرسي، انعدام التغطية الصحية، طرق وعرة)
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر (مثلاً سيدي العنتري 34.03% بطالة).
- العزلة الجغرافية، مما يدفع الشباب للهجرة نحو المدن الكبرى أو خارج الولاية.

هذا يؤدي إلى شيخوخة السكان، وتقلص النشاط الاقتصادي.

ثالثًا: بين الطرد والاستيطان السكاني

بلديات تشهد طردًا	بلديات تشهد استيطانًا	المعايير
المعاصم، بني شعيب، اليوسفية	تيسمسيلت، خميستي، برج بونعامة	السكان النشطون
ضعيفة أو منعدمة	موجودة نسبياً	الخدمات الصحية والتعليمية
شبه منعدمة	متوسطة إلى جيدة	فرص العمل
فوق 25% أحيانًا	أقل من 15%	البطالة
مرتفع	منخفض	معدل الهجرة

- تحفيز الاستثمار في البلديات الصغيرة(مشاريع فلاحية، صناعات تحويلية محلية).
- ربط القرى والبلديات بشبكة طرق حديثة.
- تحسين التغطية بالخدمات الصحية والتعليمية.
- برامج دعم الشباب والنساء الريفيات للحد من النزوح.

التغيرات في النشاط الاقتصادي

أولًا: التفاوت الديمغرافي كمرآة للتحولات الاقتصادية

يُعتبر التغير في النشاط الاقتصادي أحد العوامل الرئيسية التي تُحدد أنماط التوزيع السكاني داخل ولاية تيسمسيلت. فعندما تتراجع الأنشطة الاقتصادية أو تتعرض للتحول دون مواكبة تأهيل اقتصادي محلي، يحدث:

- نزوح سكاني من البلديات المتضررة (الطاردة للسكان).
- استيطان سكاني في البلديات التي تعرف نموًا في النشاط الاقتصادي.

ملامح النشاط الاقتصادي في بلديات تيسمسيلت

1-البلديات التي تشهد نشاطًا اقتصاديًا متنوعًا ونموًا نسبيًا:

- تيسمسيلت، برج بونعامة، خميستي، لرجام.

- النشاطات الاقتصادية السائدة:
  - قطاع الخدمات (تجارة، نقل، إدارة...).
  - بعض الصناعات التحويلية الصغيرة.
  - استغلال فلاحي منظم (أراضي خصبة ومشاريع دعم).
- نتيجة هذه الديناميكية:
  - **استقرار نسبي للسكان.**
  - خلق فرص عمل محلية.
  - جذب سكان البلديات المحاذية الأقل نشاطًا.

2-البلديات التي تشهد ركودًا أو تراجعًا في النشاط الاقتصادي:

- المعاصم، سيدي العنتري، بني شعيب، اليوسفية، الأربعاء.
- الخصائص:
  - النشاط الفلاحي تقليدي ومعتمد على الأمطار.
  - ضعف الاستثمارات.
  - غياب تام للأنشطة الصناعية أو التجارية.
  - قلة المرافق والبنية الداعمة (طرق، أسواق، مخازن...).
  - بطالة مرتفعة وفقر واسع.
  - نزوح السكان بحثًا عن فرص أفضل.

مظاهر التأثر الديمغرافي بالتغيرات الاقتصادية

- ارتفاع البطالة في البلديات الضعيفة اقتصاديًا (مثال: سيدي العنتري – 34%، المعاصم – 30%).
- معدلات فقر مرتفعة تتجاوز 25 %في المناطق الطاردة للسكان.
- التمركز السكاني في بلديات محددة مقابل تقلص في البلديات الأخرى.

1. إنعاش الاقتصاد الفلاحي المحلي **من** خلال الدعم التقني والتسويق.
2. تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطةفي البلديات المهمشة.
3. خلق مناطق نشاط مصغرة**(Zones d'Activités)** لتشجيع الصناعات الريفية.
4. توجيه الاستثمارات حسب خصوصيات كل بلدية.
5. دمج البلديات الضعيفة اقتصاديًا في برامج تنمية محلية مهيكلة(بتمويل مركزي أو ولائي)

إن التفاوت في النشاط الاقتصادي بين بلديات ولاية تيسمسيلت أدى إلى اختلال ديمغرافي واضح، حيث أصبحت بعض البلديات مراكز جذب، بينما أصبحت أخرى مناطق طاردة بسبب الإقصاء الاقتصاديوالتنموي .إصلاح هذا الوضع يتطلب إعادة توزيع الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية بطريقة تضمن العدالة المجالية وتحفّز الاستقرار السكاني.

دور السياسات المحلية

أولًا: التفاوت الديمغرافي كنتاج للسياسات المحلية

السياسات المحلية (البلدية والولائية) تؤثر بشكل مباشر على حركة السكان، من خلال:

- توفير أو غياب البنية التحتية.
- تشجيع الاستثمار أو الركود الاقتصادي.
- الخدمات العمومية (صحة، تعليم، نقل...).
- التهيئة العمرانية وتوزيع الأراضي.

البلديات التي تنتهج سياسات محلية نشطة تشهد استيطانًا، بينما التي تعاني من سوء الحوكمة أو التهميش تشهد طردًا سكانيًا.

ثالثًا: مظاهر ضعف السياسات المحلية في البلديات الطاردة

1. **غياب التخطيط العمراني** :لا توجد مخططات واضحة لتوسعة البناء، مما يخلق أحياء فوضوية.
2. **نقص التمويل المحلي** :ميزانيات ضعيفة بسبب محدودية الجباية المحلية.
3. **ضعف المبادرة المحلية** :انتظار دائم للتدخل من الدولة المركزية بدل خلق مشاريع محلية.

4. **غياب الشراكة مع القطاع الخاص** :عدم تحفيز المستثمرين المحليين.
5. **التوزيع غير العادل للمشاريع التنموية** :تمركزها في عواصم الدوائر والبلديات الكبرى.

أثر السياسات الناجحة في البلديات المستوطنة

1. تهيئة مناطق عمرانية جديدة.

2. إطلاق مشاريع سكنية واجتماعية.

3. إنشاء مؤسسات تعليمية وصحية جديدة.

4. توسعة شبكة الطرق والمواصلات.

5. تحفيز النشاط التجاري والخدماتي.

هذه السياسات تجذب السكان من البلديات الهشة وتُشجع على الاستقرار الأسري والاقتصادي.

- إعادة توزيع المشاريع والميزانيات على أساس الحاجة لا الكثافة فقط.
- تمكين البلديات من صلاحيات أوسعفي التخطيط وتسيير الموارد.
- تفعيل الديمقراطية التشاركية(مشاركة السكان في وضع الأولويات).
- تشجيع الاستثمار المحليفي البلديات الطاردة.
- تحسين الربط بين البلديات(طرق، مواصلات، خدمات رقمية).
- إنشاء مناطق نشاط اقتصادي محليةحتى في البلديات الصغيرة.

يبقى التفاوت الديمغرافي في ولاية تيسمسيلت مرآة حقيقية لفعالية السياسات المحلية. فحيثما حضرت الرؤية التخطيطية، والتمويل، والمبادرة، شهدنا استقرارًا واستيطانًا سكانيًا. وحيث غابت هذه العناصر ،برزت مظاهرالهجرة الداخلية، الفراغ السكاني، والتهميش.

خلاصة الفصل

أظهرت دراسة التفاوت الديمغرافي بين بلديات ولاية تيسمسيلت وجود فوارق واضحة في التوزيع السكاني تعكس مدى عمق الفجوة التنموية بين مختلف المناطق. فقد تبيّن أن البلديات التي تتوفر على حدٍّ أدنى من البنية التحتية والخدمات العمومية والنشاط الاقتصادي، مثل تيسمسيلت، خميستي، برج بونعامة، ولرجام، تُسجّل نسبًا أعلى من حيث الكثافة السكانية وديناميكية الاستقرار أو حتى الاستقطاب السكاني.

في المقابل، تعاني بلديات مثل المعاصم، سيدي العنتري، بني شعيب، والاربعاء من نزيف سكاني متواصل نتيجة ضعف الخدمات، قلة فرص العمل، وعزلة جغرافية نسبية، مما يجعلها مناطق طرد سكاني بامتياز. وتنعكس هذه الوضعية أيضًا على مؤشرات اجتماعية مقلقة، من بينها ارتفاع معدلات البطالة والفقر، الأمر الذي يزيد من حدة التفاوت القائم.

كما أظهرت التحليلات أن هذا التفاوت ليس عشوائيًا، بل يرتبط بشكل وثيق بعدم التوازن في توزيع الاستثمارات العمومية والبرامج التنموية، مما يجعل بعض البلديات في موقع متقدّم، وأخرى في حالة تهميش مزمن. ويستدعي هذا الوضع ضرورة إعادة النظر في السياسات المحلية والولائية بهدف تحقيق **عدالة مجالية وتنموية** من شأنها الحد من مظاهر الطرد السكاني وتعزيز الاستقرار الديمغرافي عبر كامل تراب الولاية.

الفصل الرابع: عرض و تحليل

اقتراح حلول للتوازن الديمغرافي

1-تنمية المناطق الريفية والطاردة للسكان

- تحسين البنية التحتية (الطرق، النقل، الكهرباء، الماء، الإنترنت) لجعل المناطق الريفية أكثر جذبًا للسكان.
- تشجيع الفلاحة الحديثة من خلال تقديم الدعم التقني والمالي للفلاحين، وتوفير التكوينات في مجال الزراعة المستدامة.
- تهيئة مناطق النشاط الريفي ومناطق حرفية تسمح بإطلاق مشاريع محلية توفر فرص عمل.

2-خلق فرص العمل محليًا

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME) وتوفير تسهيلات جبائية وقروض بنكية لإنشاء مشاريع في المناطق ذات النمو السكاني الضعيف.
- تشجيع الأنشطة الفلاحية والصناعات التحويلية المرتبطة بالمنتجات الفلاحية المحلية (كصناعة الحليب، الحبوب، الأعشاب الطبية....).
- فتح فروع لمؤسسات التكوين المهني في البلديات الطاردة للسكان لتأهيل الشباب للعمل محليًا.

3-تحفيز الاستقرار السكاني

- منح تحفيزات مادية وعقارية للعائلات التي تقطن في المناطق الريفية والمبعثرة (كمنح سكن ريفي، دعم للبناء الذاتي...).
- إطلاق برامج إسكان محلية مدروسة تستجيب للطلب في القرى والمناطق الثانوية وتضمن خدمات قريبة منها.
- تعزيز الأمن والخدمات الأساسية مثل المدارس، قاعات العلاج، مراكز البريد والبنوك في البلديات الأقل نموًا.

4-سياسات تخطيط عمراني متوازنة

- توجيه النمو السكاني الحضري من خلال سياسات عمرانية تمنع التكدس في المدن وتوزع المشاريع الكبرى على كامل تراب الولاية.
- تحديد أقطاب نمو جديدة (مراكز عمرانية ثانوية) يتم دعمها بمشاريع استثمارية وخدمية لتخفيف الضغط على المراكز الكبرى.
- اعتماد سياسة توزيع عادل للميزانيات البلدية لضمان تنمية متوازنة.

5-تعزيز المشاركة المحلية

- إشراك المجالس المحلية والمجتمع المدني في تشخيص مشكلات الهجرة والنزوح الداخلي وتقديم حلول محلية واقعية.

تحسين الخدمات في مناطق الطرد

أولًا :في مجال البنية التحتية

- تهيئة الطرق والمسالك الريفية لربط المناطق النائية بالمراكز الحضرية، مما يسهل تنقل الأشخاص والسلع.
- ربط القرى بشبكات الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب وتحديث الشبكات القديمة لضمان استمرارية الخدمة.
- توفير الإنترنت عالي التدفق (4 Gأو الألياف البصرية)لتشجيع التعلم عن بُعد والعمل الرقمي.

ثانيًا :في مجال التعليم

- بناء مدارس ابتدائية ومتوسطة في القرى المعزولة لتقليل التسرب المدرسي والحد من تنقل التلاميذ لمسافات طويلة.
- توفير النقل المدرسي المجانيللتلاميذ في المناطق النائية.
- تحفيز المعلمين على العمل في البلديات الطاردة عبر منح سكن وظيفي أو تعويضات مالية.

ثالثًا :في مجال الصحة

- فتح قاعات علاج أو مراكز صحية متعددة الخدمات مزودة بطبيب عام، قابلة، وممرضين دائمين.
- برمجة زيارات طبية دورية متنقلةلتغطية المناطقالبعيدة عن المؤسسات الصحية.
- تشجيع الأطباء على العمل في المناطق الريفية عن طريق منح تحفيزات (سكن، علاوات...).

رابعًا :في مجال الخدمات الاجتماعية والإدارية

- فتح فروع إدارية محلية (حالة مدنية، بريد، الضمان الاجتماعي)لتقريب الإدارة من المواطن.
- رقمنة الوثائق والخدمات الإدارية لتسهيل الإجراءات دون الحاجة إلى التنقل.
- إنشاء مراكز للشباب والنساء لتنظيم نشاطات ثقافية ومهنية واجتماعية تعزز من بقاء السكان.

خامسًا :في مجال السكن

- منح إعانات للبناء الريفي الذاتي لتشجيع المواطنين على الاستقرار في مناطقهم الأصلية.
- تهيئة الأحياء السكنية القديمة وتحسين ظروف العيش بها (الصرف الصحي، الإنارة العمومية، المساحات الخضراء).

أثر هذه الإجراءات

تحسين الخدمات الأساسية في مناطق الطرد السكاني من شأنه أن:

- يعزز جاذبية العيش في هذه المناطق.
- يساهم فيوقف نزيف الهجرة الداخلية نحو المراكز الحضرية.
- يحفّز الاستقرار الأسري والاجتماعي.
- يدعم توازن النمو الديمغرافي داخل الولاية

تعزيز فرص العمل في مناطق الهامش

يشكّل ضعف فرص الشغل في العديد من بلديات تيسمسيلت النائية سببًا رئيسيًا في الطرد السكاني نحو المدن الكبرى أو البلديات التي تعرف نموًا ديمغرافيًا ملحوظًا. لذلك، فإن تعزيز فرص العمل المحليةيُعد مدخلًا محوريًا لتحقيقالاستقرار الديمغرافي والتنمية المستدامة.

1-دعم الفلاحة العائلية والحديثة

- تمكين السكان من استغلال الأراضي الفلاحية من خلال عقود امتياز أو دعم مالي مباشر.
- إدخال آليات حديثة للإنتاج الفلاحي لتحسين الإنتاجية وتشجيع الشباب على دخول المجال.
- تشجيع الزراعات الاستراتيجية المحلية (كالحبوب، الأشجار المثمرة، الأعشاب الطبية والعطرية...).

2- .إنشاء مناطق نشاط محلية مصغرة

- تهيئة مساحات مخصصة لـ ورشات الحرف اليدوية والصناعات التقليدية(النسيج، الفخار، النجارة، الحدادة...).
- توفير تسهيلات جبائية وإدارية للمستثمرين المحليين والشباب حاملي المشاريع.
- تشجيع الاستثمار المحلي في قطاعات بسيطة ذات عائد مباشر مثل إنتاج الألبان، العسل، مشتقات الحليب، أو تحويل المنتجات الفلاحية.

3-تفعيل آليات دعم التشغيل والمقاولاتية

- تفعيل برامج:

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANAD)

القرض المصغر(ANGEM)

الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)

على مستوى البلديات الريفية عبر مكاتب محلية متنقلة.

- تقديم**دورات تكوينية تطبيقية** للشباب في الحِرف والمجالات الواعدة في السوق المحلية.

4-تشجيع السياحة الإيكولوجية والريفية

- استغلال المؤهلات الطبيعية والثقافية (غابات، جبال، تقاليد محلية) لإنشاء مشاريع في السياحة البيئية.
- دعم إنشاء **دور الضيافة الريفية**، وتنظيم مهرجانات محلية لجذب الزوار وتحريك الاقتصاد.

5-تشجيع الاستثمار اللامركزي

- اعتماد سياسة تشجيعية لجلب المستثمرين نحو المناطق الريفية، عبر:

الإعفاءات الضريبية،

تسهيل منح العقار،

المرافقة التقنية والإدارية.

- توزيع المشاريع الكبرى (كالوحدات الفلاحية، أو معامل صغيرة) على كامل تراب الولاية وليس فقط في عاصمة الولاية.

الأهداف المتوقعة من هذه المقترحات

- تثبيت السكان في مناطقهم الأصليةووقف النزوح الداخلي.
- تفعيل الدورة الاقتصادية المحلية **في** البلديات المهمّشة.
- تقليص الفوارق الديمغرافية والاقتصاديةبين البلديات.
- خلق طبقة متوسطة ريفية مستقرة قادرة على استهلاك وخدمة المجتمع.

4-4 أفاق البحث

اجمال الاهم ماتوصلت اليه الدراسة

1. وجود تفاوت ديمغرافي واضح بين بلديات الولاية، حيث تُسجَّل نسبة استيطان عالية في بلديات مثل تيسمسيلت، ثنية الحد، خميستي، الأرجم، في مقابل نزيف سكاني (الطرد)في بلديات هامشية مثل بني لحسن، سيدي عابد، المعاصم، الأربعاء، بني شعيب.
2. هذا التفاوت مرتبط بـ:

○ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية (طرق، ماء، كهرباء، نقل....).

○غياب فرص الشغل والتنمية الاقتصادية في المناطق الريفية والهامشية.

○تمركز المؤسسات الإدارية والخدماتية في البلديات الكبرى دون غيرها.

○الفوارق في التغطية الصحية والتعليميةبين مختلف البلديات.

3. الطرد السكاني لا يعكس فقط نزوحًا نحو مراكز العمران، بل هو مؤشر على اختلالات هيكلية في توزيع التنمية.

4. البلديات التي تعرف استيطانًا سكانيًامتزايدًا تعاني من ضغط عمراني وخدماتي، ما قد يُفاقم التفاوت مستقبلاً إذا لم تتم معالجته.

5. هناكإمكانيات محلية مهمَلة في البلديات الطاردة يمكن استغلالها في الفلاحة، السياحة الريفية، الحرف، والأنشطة الإنتاجية الصغيرة، لكنها تفتقر للدعم والمؤسسات المرافقة.

إمكانيات التعميم أم نقل التجربة

من خلال ما تم رصده من تفاوت ديمغرافي بين بلديات ولاية تيسمسيلت، يمكن القول إن هذه الظاهرة لا تقتصر على هذه الولاية فقط، بل تشكل نمطًا سوسيوديمغرافيًا عامًا في العديد من الولايات الجزائرية ذات الطابع الجبلي أو الريفي، مثل :البيض، النعامة، سوق أهراس، خنشلة، المسيلة، وتبسة.

وبالتالي، فإن نتائج هذه الدراسة قابلة للتعميم أو على الأقل يمكن نقل تجربتها وتحليلها **المقارن** في ولايات أخرى، بشرط أخذ الخصوصيات المحلية بعين الاعتبار، مثل:

- الخصائص الطبيعية (الموقع، التضاريس، المناخ).
- المعطيات الاقتصادية (الزراعة، الموارد الطبيعية، الاستثمار).
- البنية التحتية والخدمات العمومية،
- الموروث الثقافي والاجتماعي.

الجدوى من نقل التجربة

- تساعد نتائج هذه الدراسة في توجيه السياسات العمومية محليًا وجهويًا نحو معالجة اختلالات التوزيع السكاني.
- تشكل أداةلتقييم فعالية برامج التنمية الريفية ومردودها الديمغرافي.
- تفتح المجال لإرساء نموذج تنموي تشاركييعزز التوازن بين المناطق.

فإن هذه الدراسة لا تقتصر فائدتها على ولاية تيسمسيلت وحدها، بل يمكن توسيع نطاقها لتشمل ولايات مماثلة تعاني من نفس الإشكالية، ما يساهم في تعزيز فهم الظاهرة ديمغرافيًا وتخطيط تدخلات تنموية فعالة ذات طابع وطني شمولي.

خاتمة عامة

تُظهر ولاية تيسمسيلت تفاوتًا ديمغرافيًا واضحًا بين بلدياتها، يتجلى في تباين معدلات النمو السكاني بين مناطق تشهد استيطانًا سكانيًا متزايدًا وأخرى تعاني من ظاهرة الطرد السكاني أو التراجع في عدد السكان. حيث تتركز حركة الاستيطان بشكل رئيسي في البلديات الحضرية والمراكز الرئيسية مثل تيسمسيلت، التي تستقطب السكان بسبب توفر فرص العمل والخدمات الأساسية، مما يعزز من جاذبيتها ويؤدي إلى نمو سكاني ملحوظ.

على الجانب الآخر، تعاني بعض البلديات الريفية والمبعثرة من هجرة متزايدة للسكان نحو المدن الكبرى، بسبب ضعف البنية التحتية، محدودية فرص التشغيل، وقلة الخدمات الاجتماعية، ما يساهم في انخفاض معدلات النمو أو حتى تناقص السكان فيها. هذا التفاوت الديمغرافي يعكس تحديات تنموية واضحة تستوجب تدخلًا متوازنًا يشجع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الطاردة، ويُعزز من استدامة الاستيطان السكاني في كامل الولاية.

إن معالجة هذا التفاوت تتطلب سياسات تنموية شاملة تستهدف تحسين ظروف العيش، تطوير البنى التحتية، وتوفير فرص العمل في البلديات الأقل نموًا، إلى جانب تعزيز الخدمات التعليمية والصحية، مما يسهم في تحقيق توازن ديمغرافي يضمن تنمية مستدامة ومتوازنة لولاية تيسمسيلت

قائمة المراجع والمصادر

1. أحمد حافظ قادري، العالم الثالث والقانون الدولي للإعلام. الجزائر: كلية الحقوق، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، 2011 .
2. أحمد طلعتالبشيشي، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2005 .
3. الجوهري : يسرى.الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية. الاسكندرية.مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.1997.
4. حنان عبد الخضر هاشم،المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، رؤى نظرية وجدل قائم، العدد،08 .
5. رمـزي زكي،المشـكلة السـكانية وخرافـة المالتوسيةالجديدة،سلسـلة علـم المعرفـة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1984.
6. رولان بريسا،التحليلالسكاني،المفاهيم والطرق والنتائج،ترجمة محمد رياض ربيع،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1985.
7. السيد علي العاطي السيد، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، 2001.
8. طارق السيد،علمالسكان،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،مصر،2008،ص22.
9. طافر زهير ، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، مجلة الباحث الاجتماعي، دراسة مقارنة، العدد 10 ،جامعة بشار ، الجزائر، سبتمبر 2010 .
10. عبده إبراهيم الدسوقي ، وسائل وأساليب الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية. الإسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، (د ت ن).
11. العلوي : محمد جمال الدين.منهج البحث العلمي في علم السياسة.(الطبعة الثانية).بغداد.دار الكتب والوثائق. 2012.
12. علي عبد الرزاق جابي،علم اجتماع السكان،دار المسيرة،عمان،2011.

13. عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية، أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2012 .
14. فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، 2003.
15. فراس البياتي،مورفولوجياالسكان،موضوعات في الديمغرافيا،مؤسسة الانتشار العربي،بيروت،2009.
16. فضيل دليو، الاتصال: مفاهيمه، نظرياته، ووسائله. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع.
17. مصطفى عمر حمادة،الأنثوبولوجيا والتنمية السكانية،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،2012.
18. منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة،دراسات في الجغرافية الديمغرافية،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان.
19. نتونيغدنز ، علم الاجتماع ،ترجمة فايز الصياغ ،المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ،بيروت ،2005.
20. يونس حمادي علي، مبادئ الديموغرافيا، دار وائل للنشر ، عمان، 2010.

الملاحق